الباب الخامس

النظام المالى

obeikandl.com

الفصل الخامس عشر

السياسة النقدية

اهم المصادر التى بايدينا عن نظام النقد المصرى فى العصور الوسطى عامة والعصر الفاطمى بصفة خاصة ماخلفه لنا كبير مؤرخى مصر الاسلامية وهو تقى الدين المقريزى فى كتبه « الخطط والآثار » و « السلوك لمعرفة دول الملوك » و « اغاثة الامة بكشف الغمة » . ولكن الامر لايعدو شذرات متناثرة فى صفحات هذه الكتب. غير أن الظروف التى عاش فيها المقريزي حملته على وضع رسالة تعد على صغر حجمها الاولى من نوعها لدى كتاب العصور الوسطى من المسلمين اذ عالج فيها النظام النقدى فى هذه البلاد منذ الفتح العربى، وضمنها آراء وملاحظات جديرة ان تثير اهتمام طالب التاريخ والباحث الاقتصادى . وهو يعرض علينا بعض مشاكل ومظاهر برغم انه لم يمدنا بالتعليل الكافى او يتعرض لبيان اسباب بعضها مطلقا .

النقد الذهبى

يقول المقريزى فى رسالته هذه مانصه « لم تزل مصر منذ فتحت دار امارة وسكتها انما هى سكة بنى امية ثم من بنى العباس الا ان احمد بن طولون ضرب بمصر دنانير تعرف بالاحمدية وكان دينارة لايصاب باجود منه » (١) و « اما مصر من بين الأمصار فما برح نقدها المنسوب الى قيم الاعمال واثمان المبيعات الذهب خاصة كل سائر دولها جاهلية واسلامها يشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر وحديثه انما هو الذهب » (٢) و « اما الفضة فكانت تتخذ بمصر حليا وأوانى (٣) واخبرني

---

(١) نشرت الرسالة فى كتاب « النميات للكرملى » ص ٥٤ ــ ٥٧

(٢) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة (الناشر الدكتور م. م. زيادة ص ٦٢

(٣) شرحه ص ٦٤

من لا أتهم انه شاهد فى بعض مدن الصعيد اهلها يتعاملون فى محضر المبيعات بالكودة (١(وتسمى بمصر الودع كما يتعامل اهل مصر الان بالفلوس » .

هذه العبارات التى اقتبسناها عن المقريزى تساعد على ادراك كثير من الحقائق عن حال العملة بمصر حتى الفتح الفاطمى فكانت البلد تسير على نظام العيار الذهبى مقدرا بالدينار ومضاعفاته وأجزائه (٢) اى ان العملة الذهبية كان لها حق الابراء القانونى حسب التعبير الاقتصادى الحديث وبذا لم تشذ مصر عن سائر الولايات الاسلامية . وبحكم تبعيتها للخلافة تعاملت بالدنانير التى كان يضربها الخلفاء الامويون والعباسيون من بعدهم . فلما ولى احمد بن طولون مصر سك نقودا ذهبية وحدتها الدينار الذى ساد التعامل به ولقى تقدير الناس لما امتاز به من درجة عالية فى النقاوة . اما الدراهم الفضية فلم تكن شائعة الاستعمال في مصر . ولما كانت العملة الذهبية لا تساعد على تبسيط الكثير من العمليات التجارية الصغيرة التى لا غنى للناس عنها فى حياتهم اليومية لهذا اتخذ اهل الريف المقايضة فى معاملتهم التجارية بشان بلاد النوبه والسودان وغيرها من الشعوب التى لم تزل على الفطرة فى ذلك العصر . وليس ادل على قدم هذا التقليد من ان الحكومات المتعاقبة منذ اقدم العصور كانت تجبي الخراج فى الصعيد عينا (٣) ولسنا بحاجة الى ان نقرر ان عدم وجود العملة المساعدة من الفئات الصغيرة والمتخذة من معدن النحاس او البرونز مما يعوق الى حد ما مرونة العمليات التجارية الصغيرة بين الافراد. ولما كانت وحدة التعامل هي الدينار صار من الطبيعى ان تقوم به اسعار الحاجيات واجور المستخدمين والعمال وبذا نشأت العلاقة الوثيقة بين الاسعار والنقد الذهبى .

---

(١) يقصد بالكودة الودع المستخرج من البحر

(٢) وقد زاد المقريزى فى نفس المصدر ص ٦٤ الامر تفسيرا مثال (وادركنا انا والناس أهل الاسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ولشراء ما يراد منه ولم يزل ذلك الى نحو سنة سبعين وسبعمائة وادركنا ريف مصر يشترون الكثير من الحوائج والمآكولات ببيض الدجاج وبنخال الدقيق وبروى مشاق الكتان الى آخر هذه الحوادث)

(٣) استمرت هذه العادة موجودة فى الصعيد حتى القرن التاسع عشر الميلادى

ولم يغير الفتح الفاطمى من قيمة الدينار فاستمر قاعدة التعامل وبادرت الحكومة الجديدة الى سك مقادير من الدنانير اطلق عليها المعزية، بل ان هذا الفتح ساعد على زيادة مقادير الذهب اذا صدقنا ماروا ه المؤرخون عما احضر جوهر معه من صناديق النقود الذهبية ولا داعى للشك فى صحة اساس الواقعة فقد كان يعنى الفاتحون باجتذاب قلوب الكثيرين وليس اقوى من الذهب أثرا فى النفوس .

وهنا نتسائل من اين توافرت لمصر هذه المقادير من الذهب مما يلزم لدور الضرب فيها . اما المصدر المحلى فهو المنجم فى وادى العلاقى على مسيرة اسبوعين من أسوان (١) وفضلا عن ذلك فقد كان التبر من الواردات التى تحملها القوافل من السودان ويلاحظ ان بلاد غانة من الجهات التى يكثر بها الذهب (٢)

ولاننسي ان النقد الذهبى كان يزداد فى البلاد لاسباب منها ان الحجاج المغاربة كانوا يدفعون مكسا فى عيذاب بمعدل ثمانية دنانير ذهبية عن الواحد منهم(٣) اما التجار الاوربيون فكانوا يدفعون قيمة مايشترونه من منتجات البلاد وكذلك الرسوم الجمركية والعوائد المختلفة . الاأنه ينبغى الا يفوتنا ان جانبا من النقد الذهبى كان يخرج من البلاد ثمنا لما تشتريه (٤) من الخارج ان اربى على قيمة مايأتون به بالعملة الذهبية فضلا عن الضرائب التى يدفعونها .

ومن المعلوم أن السكة مظهر من مظاهر سيادة الدولة وكانما اراد جوهر ان يفتح العهد

---

(١) الاصطخرى : مسالك الممالك ص ٥٤ المقريزى ج ١ ص ١٩٧

(٢) حسب ابن حوقل والمسعودى والادريسى وياقوت كانت شهرة سجلماسة راجعة الى تجارة الذهب مع غانة الواقعة على مسيرة شهرين جنوبا ومع وانجارا الواقعة فيما وراء اغاثة راجع :

E.W. Bovill: Caravans of the Old Sahara, p. 43.

وذكر القلقشندى نقلا عن التعريف . وأما غانة فبها وما وراءها منابت الذهب (صبح الأعشى ج ٥ ص ٢١٦) وقال عند كلامه عن بلاد تكرور ان التجار كانوا يأتون بالذهب الى مصر فى أيامه (شرحه ج ٥ ص ٢٨٧ و ٢٩٦)

(٣) الادريسى نزهة المشتاق فى اختراق الافاق ص ٥٠ « ويقول من أى الذهب مسكوكا كان أو مكسورا »

(٤) ابن مماتى : قوانين الدواوين (الناشر الدكتور ع. عطية) ص ٣٢٧.

الجديد بهذا المظهر فضرب الدينار المصرى ولكن الناس ظلوا يتعاملون بالراضي فلما قدم المعز من بلاد المغرب عام ٣٦٢ هـ عهد الى يعقوب بن كلس وعساوج بن الحسن بالإشراف على الخراج فامتنع الوزير ان يأخذ الا دينار معزيا فاتضع الدينار الراضى وانحطت قيمته بمقدار الربع وكان صرف الدينار الجديد خمسة عشر درهما ونصف درهم (١). من هذا نرى انفسنا امام محاولة من قبل الحكومة الفاطمية لحمل الناس على التعامل بنقودها وهذا العمل يحتمل ضروبا من التأويل . فاما ان الدينار الراضي عياره أقل من الدينار المعزى وفى هذه الحالة لا يلبث ان يخرج الأخير من التعامل لاقبال الناس على اختزانه وبهذا تطرد العملة الرديئة العملة الجديدة عملا بقانون جريشام . الا ان الواقع ينفى هذا الاحتمال اذ انه من الثابت لدينا ان الدينار الراضى اذ ذاك أكثر وزنا واشد نقاوة من الدينار المصرى وكان وزن الدينار الراضى ٤ر٢٥ جراما بينما لم يبلغ الدينار المصرى هذا القدر كما يتضح من الجدول الذى ننقله من كتاب الخطط التوفيقية الجديدة لعلى باشا مبارك (ج ٢٠ ص ٣٥)

السنة الهجرية	الوزن بالجرام
٣٥٩	٤ر٠٩٥
٣٦٠	٤ر٠٢٠
٣٦١	٤ر١٩٠
٣٦٣	٤ر١٥١
٣٦٤	٤ر٢٢٥
٣٦٤	٣ر٩٨٠
٣٦٤	٤ر٠٣٠
٣٦٤	٤ر٠٥٠
٣٦٥	١
٣٦٥	٣ر٤٦٠
٣٦٥	٣ر٩٦٠
٣٦٥	٤ر٠٢٠
٣٦٥	٤ر٠٩٥

(١) الكرملى : النميات ص ٥٨

إن تشدد بيت المال فى ضرورة التعامل ودفع الضرائب بالدينار المصرى من شأنه أن يحمل من يملك الدينار الراضى على بيعه بأقل من قيمته(١) ، ومعناه أن الحكومة تعمل على أن تسحب عملة لها قيمتها فى نفوس الناس بشرائها منهم بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا ما يعود على مالية الدولة بالربح . غير أن تفسيرا آخر له طابعه السياسى وهو أن تشدد الحكومة فى هذا الأمر يراد به إزالة كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية وحمل الناس على استقبال عهد جديد له سياسته ونظمه وأهدافه . وهنا نقطة كنا نود لو ألقى عليها المقريزى أو سواه من المؤرخين ضوءا كافيا . هذه هى التى تدعو إلى التساؤل عما منع الناس من التخلص من الدنانير الراضية بإذابتها وتحويلها إلى حلى أو سبائك . الواقع أن كل ما يتعلق بما يسمى اليوم سوق الذهب gold market يحيط به الغموض الشديد والذى نراه فى هذا الصدد أن هذا العمل الذي تساءلنا عنه لم يكن ميسورا إذ كانت كل عمليات التجارة خاضعة للرقابة الشديدة من جانب الحكومة الفاطمية بواسطة السماسرة ومفتشى الأسواق .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شاهدت البلاد ظاهرة جديدة لها خطرها وأهميتها تلك هى ضرب الدراهم واتخاذها وحدة للتعامل وهكذا أخذت مصر تسير على نظام المعدنين bimetallic system وأصبحت النقود الفضية عملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها .

وقد يقال إن الغرض من ضرب هذه الدراهم أن تكون عملة مساعدة فقط ولكنا نعلم من المسبحى أن الحكومة الفاطمية أصدرت دراهم جديدة وقررت أمرها على ثمانية عشر درهما بدينار(٢) وهذه النسبة القانونية بين الذهب والفضة والتى قررتها الحكومة تؤيدنا فى اعتبارنا اتخاذ الدراهم إتباعا لنظام المعدنين .

ويبدو أن ظهور الدراهم يرجع إلى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله(٣). ومهما قيل

---

(١) Minost: Traité des monnaies, Musulmanes (Bull. Inst. d'Egypte, 1936), p. 52.

(٢) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤ — ٦٥

(٣) كما يستدل من عبارة المسبحى عن الأزمة النقدية . المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤

الكرملى : النميات ص ١٥ اذ نقل عن المقريزى (انه أيام الحاكم تزايد أمر الدراهم

(٤) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٦٤ — ٦٥ . الكرملى النميات ص ٥٩

فى الحاكم فلا نزاع أنه كان يسعى إلى الإصلاح فى كثير من النواحى ولكن على طريقته الخاصة . ونحن لانتردد مطلقا فى الاعتقاد أن هذا الإجراء من قبل الخليفة إنما أريد به تيسير التعامل فى السلع القليلة الثمن ، بل يجوز لنا أن نرى خلال ذلك العمل ظاهرة سيبدو أثرها بعد حين فلعل الحاكم شاهد أو توقع قلة الإنتاج من الذهب إزاء الزيادة فى استخدامه لأغراض مختلفة والإقبال الهائل على اختزانه فهداه تفكيره إلى اتخاذ هذه الخطوة حتى لا تفاجأ البلاد بأحداث قد يتعسر مواجهتها فى المستقبل .

وقد صحب استعمال العملة الفضية الجديدة أزمة نقدية لعلها الأولى من نوعها فى تاريخ مصر قبل ذلك العهد كما يتبين ذلك واضحا من عبارة المسبحى حيث يقول: « وفى شهر ربيع الأول يعنى من سنة سبعة وتسعين وثلثمائة تزايد أمر الدراهم القطع والمزايدة فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار(١). ونزع السعر واضطربت أمور الناس فلم تر الحكومة مناصا من التدخل لحماية نقدها ورحمة بالناس فرفعت الدراهم وانزلت العشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جدد ففرقت فى الصيارف وقرىء سجل برفعها والا يتعامل بها واضطر من فى يده شىء منها الى التخلص منها فى ثلاثة ايام وان يورد جميع ما تحصل منها الى دار الضرب . وتقرر امر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار وقد آثرنا أن نورد عبارة المقريزى بنصها لما لها من أهمية ومنها نستدل علي أن الدراهم هبطت قيمتها الشرائية . وينبغى ألا يتبادر إلى الظن أن نوعا من التضخم قد حدث فهذا غير صحيح إذ ليس هذا الهبوط إلا ظاهرة عادية فى حالة وجود معدنين لهما قوة إبراء واحدة ويختلف سعرهما القانونى عن سعرهما الفعلى فهذه الأزمة كان سببها هبوط فى سعر الدراهم أو بعبارة أدق فى سعر السوق بالنسبة للفضة بصفتها سلعة لاتختلف عن غيرها من السلع . وليس فى المصادر العربية التى بأيدينا ما يلقى ضوءا على سر هذا الهبوط ولا ما يفسر لنا تقلبات أسعار الذهب والفضة . وقد يقال إن ارتفاع أسعار السلع ربما كان سببه ندرة فى مقادير هذه السلع ولكن عبارة المسبحى التى أوردناها

---

(١) المصدر السابق

تجعل العلاقة بينها وبين الدراهم الفضية فقط . وقد يجوز تفسير هذه الأزمة الخاصة بأحد النقدين بأن الدراهم التى سحبت من التعامل ربما كانت غير كافية النقاوة مما أدى إلى هبوط قيمتها حسب أسعار السوق . وبرغم ما قدمنا نعتقد أن الغموض سيظل محيطا بهذه الأزمة وأسبابها حتى تكشف معلومات جديدة لها قيمتها . وأخيرا فهناك تحديد سعر الدرهم بالنسبة إلى الدينار، فالحكومة الفاطمية فى القرن الرابع الهجرى عرفت ضرورة إيجاد علاقة أو نسبة ثابتة بين الذهب والفضة .

تخفيض العملة

ومن المسائل التى تواجه الباحث فى مسائل النقد فى العصور الوسطى ما كان يلجأ إليه بعض الحكام من تخفيض العملة وقد فعل بعض الخلفاء الفاطميين ذلك أحيانا بإصدار عملة يقل وزن المعدن فيها عن العيار العادى كما نتبين ذلك من الجدول التالى : —

السنة الهجرية	وزن الدينار بالجرام
٣٦٥	١ر٠٠٠
٣٦٦	٣ر٧٦٠
٣٨٣	٣ر٦٥٠
٤٠٦	٣ر٧٨٠
٤٢٧	٠ر٩٠٠
»	١ر٠٠٠
٤٨٢	٢ر٩٥٠
٥١٦ — ٥٣٠	يتراوح الوزن بين ٣ر٤٨٠ ، ٣٩٩٠ جراما

ولم ينفرد الفاطميون بالإقدام علي تخفيض العملة فقد اتخذ الحكام أحيانا كما يقول علي باشا مبارك : « غش العيار والتغيير فيه طريقا للربح فقد كان بعض الحكام لايتحصلون على الربح إلا بإحدى طريقتين . إما أن يخفضوا قيمتها عما تستحقه ويضطرون الناس إلى التعامل بها بتلك القيمة وأما أن يدخلوا فيها الغش قليلا

بإنقاص الكمية أو العيار أو كليهما . إلا أنه رغم هذا كانت ترجع بمرور الزمن القيم إلى أصولها(١) .

التمهيد لاختفاء النقد الذهبي

وبزوال الدولة الفاطمية انتهى عصر سيادة التعامل بالنقد الذهبي « وعمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعدما فلم يوجدا ولهج الناس بما عمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة له وإن حصلت في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له »(٢) . هذه العبارة الموجزة تنبيء عن حادث خطير الشأن وانقلاب لم يسبق له مثيل وهذا لا يمكن أن يكون من الأمور المفاجأة ولأرجح أنه نتيجة سلسلة من العوامل جدت في العصر الفاطمي وتفاعل بعضها مع بعض فأوصل البلاد إلى مصير كهذا وإليك بعض هذه العوامل .

(١) يخيل إلينا أن النشاط الذي عم استغلال مناجم الذهب المحلية القليلة العدد أدى إلى تضاءل انتاجها بحيث عجزت عن تموين دور الضرب في البلاد .

(٢) إن عصر الخلفاء الفاطميين عصر امتاز بأشد مظاهر الترف فكثر إقبال الناس على اختلاف طبقاتهم على اقتناء الحلى وسائر المصوغات الذهبية كما استخدم هذا المعدن النفيس على قلة إنتاجه في أغراض مختلفة تتصل بصناعة النسيج والأسلحة والسروج والتجليد وغير ذلك. وقد يعلل هذا التهافت على اختزان الذهب بما تعرضت له البلاد من وقت لآخر من اضطراب ويمكننا أن نعد طريقة الاختزان هذه من قبيل الاحتياط ضد أحداث المستقبل وليس هذا بدعة ففي أوقات الحروب يكثر البعض من اختزان المعادن النفيسة رغم ارتفاع أثمانها خوفا من هبوط قيمة النقد الورقي بعد انتهاء الصراع .

(٣) من الجائز أن انتشار الدراهم التي تعد من العملة الرديئة ساعد على اختفاء الذهب تدريجا وأكبر الظن أن الكثيرين قد خيل إليهم أن اختفاء الذهب أمر

---

(١) علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ٣٨ — ٤٣

(٢) الكرملي : النميات ص ٥٩

لامناص منه وقد أورد المقريزى ما يستدل منه على اشتهار التعامل بالنقود الفضية فى العصر الفاطمى إذ قال : « اشتهر فى كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقودا بمصر سميت بين الدراهم باسم المسودة ؛ معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية »(١) .

(٤) أضف إلى ذلك ما كان للحروب التى دارت بين الفاطميين فى أواخر دولتهم وبين الصليبيين من أثر فى قلة مقدار الذهب فى البلاد ولا ننسى أن ما دفعه شاور للملك أمورى مقابل مساعدته ضد نور الدين ساعد على إخراج بعض الذهب من البلاد .

عملة الورق :

وقد كشفت قطع زجاجية فى حفائر الفسطاط عليها أسماء الخلفاء الفاطميين وقد ظن بعض الباحثين أمثال مارسيل أنها أشبه بالعملة الورقية assignats ولكن كازانوفا أثبت أن هذه كلها من الأوزان التى كانت تستعمل فى ذلك العصر . وقال إن أغلب القطع تنتمى إلى الخلفاء الفاطميين فى عصر الرخاء بينما تقل إلى حد كبير فى العصر الفاطمى الأخير فلو كانت من أنواع العملة لكان عددها فى عصر الانحطاط أكثر منه فى عهد الرخاء(٢) .

دار الضرب :

كانت دار الضرب فى أول أمرها فى الفسطاط واستمرت بها حتى عام ٥١٦ هـ إذ أمر الوزير الأفضل بنقلها إلى القاهرة أو ببناء دار فيها لكونها مقر الخلافة(٣). والواقع أنه لم يعثر على دنانير مضروبة فى القاهرة قبل هذا التاريخ مما يؤيد رواية المقريزى . وكانت دار الضرب من المنشئات التى عنى بها الخلفاء الفاطميون لارتباطها ارتباطا وثيقا بحياة البلاد الاقتصادية فكان يتولاها قاضى القضاة لجلالة قدرها عندهم(٤) كما كانت تضم عددا من الموظفين كل له عمل يختص به . ولم يكن

---

(١) نلاحظ أن الاقبال على الدراهم الجديدة اقتصر فى بادئ الأمر على المدن والمراكز

(٢) Etude sur les poids et les mesures arabes en verre. p. 30 etc

(٣) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤٤٥

(٤) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤٤٥

سك النقود حقا للحكومة وحدها بل كان مصرحا للأفراد بالالتجاء إلى دار الضرب بما معهم من سبائك ذهبية حيث تسك نقودا مقابل رسوم معينة . ولم تشذ مصر فى هـذا عن غيرها فقد ساد نفس الشىء فى أوربا فى العصور الوسطى وقد أمدنا ابن مماتى بما يؤيد هذا الرأى بالنسبة لمصر وما كان يعمل فيها فقال « وأجرة كل ألف دينار تضرب بالدار بالقاهرة ثلاثون دينار يخرج من ذلك أجرة الضرابين ثلاثة دنانير وكانت الأجرة إلى آخر عام ست وثمانين وخمسمائة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ورسم المشارفة ربع وسدس وثمن وحبة وكان دينار وثلثى دينار والفضة يؤخذ فيها ثلثمائة درهم تضاف إلى سبعمائة من النحاس وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف يخرج من ذلك برسم المشارفة درهمان وربع(١)» أي أنهم كانوا يتقاضون رسما قدره ٣٫٤٪ فى حالة الذهب، ١٫٥٪ تقريبا فى حالة الفضة وهكذ كانت دار الضرب مصدرا من المصادر التى يحصل منها بيت المال سنويا على إيراد .

ونظرا لأن هذه الصناعة لم تكن قد ارتقت إلى حد كبير بحيث تتعرض النقود للتآكل من أطرافها بسرعة وإمكان غشها لهذا نعتقد أن الناس كانوا يتجهون إلى دار الضرب للكشف على نقودهم والتأكد من درجة نقاوتها أو يلجأون إلى الصيارف حيث لديهم موازينهم وأساليبهم الفنية اللازمة لبيان مبلغ نقاوة المعدن .

وظائف دار الضرب :

وكانت دار الضرب تؤدى خدمات جليلة لاتقل شأنا عما تؤديه مصارف الإصدار اليوم فهى التى تسك المقادير اللازمة للتعامل وتنشيط التجارة ولا شك أنها كانت تزيد من إنتاجها أو تقلل منه حسب الحاجة حتى تنتظم العلاقة بين النقد المتداول والسلع المعروضة فى السوق كما كانت تتدخل إذا دعت الضرورة لذلك لتثبيت أسعار النقد خوفا من تفاقم الأزمات المالية بل كانت تحدد سعرا لكل

---

(١) ابن مماتى قوانين الدواوين (الناشر الدكتور ع. ع سوريال عطيه) ص ٢٣٢-٣٣٣

من النقدين المستعملين حفظا للتوازن بينهما ومنعا لأى اضطراب قد يكون له أسوأ الأثر فى النشاط الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى لما بين الإثنين من وثيق الصلة. ومن الأمثلة ما رأيناه من تدخل الدولة الفاطمية فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله وسحبها الدراهم التى هبطت قيمتها كما حددت سعر الدراهم الجديدة التى أنزلتها إلى السوق بالنسبة إلى الدينار الأمر الذى يدل على إدراك المسئولين عن السياسة النقدية الشىء الكثير من الأصول الاقتصادية الحديثة. وفضلا عن هذا فقد كانت دار الضرب كما أسلفنا من موارد بيت المال.

الفصل السادس عشر

الادارة الماليـــة

تنظيمها ـ ديوان المجلس ـ دواوين النظر والتحقيق والرواتب الأوقاف وتنظيمها ـ دواوين النفقات والخراجى والهلالى والثغور والجوالى ـ الديوان المفرد

كان من الضرورى بعد أن استولى الفاطميون على مصر ان يستهلوا عهدهم بتنظيم الادارة المالية وضبط موارد بيت المال والتدقيق في جبايتها حتى يتوافر لديهم المال الذى يكفل بقاء دولتهم وامتداد سلطانهم ويهيء لهم سبيل حياة الترف والثراء التى جاهدوا ان ينافسوا بلاط العباسيين فى ميدانها .

وحين دخل جوهر الصقلى مصر كان على الخراج علي بن يحى بن العرمرم فاقره شهرا ثم اشرك معه رجاء بن صولاب (١) وفى عام ٣٦٣ هـ كان الخراج نصفين احدهما فى يد على بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطاء الله ، والآخر تحت اشراف الحسن ابن عبد الله والحسين بن احمد الرزمارى وصاحب بيت المال (٢) ولـكن لم يلبث يعقوب بن كلس أن أصبح المهيمن على شئون البلاد المالية اذ تولى الخراج وجميع وجوه الأموال والسواحل والاعشار . وأشرك معه عساوج بن الحسن وكان ذلك فى النصف الثانى من المحرم سنه ٣٦٣ هـ (٣).

---

(١) اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا ص ٧٨ وجاء فى كتاب « النظم الاسلامية للدكتورين حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن ص ٣١٥ » ويغلب على الظن أن ابن صولاب هذا كان مغربيا وذلك تبعا للسنة التى جرى عليها جوهر من إسناد المناصب العالية للمتشيعين من المغاربة

(٢) شرحـه ص ٩٥

(٣) شرحه ص ٩٥ — ٩٦

وقد تشددت الحكومة فى عهد ابن كلس وعسلوج فى جباية الضرائب وتحصيل ما تأخر منها وحملا الناس على التعامل بالدينار المعزى وابيا قبول الدينار الراضى الا بسعر دون قيمته بكثير فنال الناس ارهاق شديد وقد علق المقريزى علي تشدد الحكومة فى جميع الاموال بقوله « وهذا لم يسمع بمثله فى أيام العزيز »(١).

إلا أنه بجانب هذا التدقيق حرصت الحكومة على فحص الشكاوى بخصوص الجباية وعملت على حماية الأهلين من تعسف جباة الضرائب .

ولما ولى العزيز بالله الخلافة واتخذ يعقوب بن كلس وزيرا وأطلق يده فى تدبير الأمور نصب الأخير فى داره الدواوين « فجعل ديوانا للعزيزية فيه عدة كتاب وديوانا للجيش وديوانا للأموال وديوانا للخراج وديوانا للسجلات والإنشاء وديوانا للمستغلات(٢) » وبعد وفاته نقلت الدواوين إلى القصر .

هكذا عملت الحكومة الفاطمية على إنشاء إدارة مالية مركزية ولا ريب أن إنشاء هذه الدواوين كان يتفق مع استقلال البلاد ويرمى إلى تقسيم العمل وضبط حسابات الدولة من دخل وخرج . والحقيقة أن انتظام الإدارة الحكومية يرتبط أوثق الارتباط بالإدارة المالية .

وقد كان العزيز شديد الرقابة على المسائل المالية ولذا نراه يقدر الرواتب للموظفين(٣) حتى لا يحيدوا عن الطريق المستقيم كما حرم عليهم قبول الهدايا والرشاوى حتى لاتفسد ضمائرهم .

فقد ذكر المقريزى أن الخليفة حين ولى عليا بن عمر بن العداس الأموال فى سنة ٣٨١ هـ (٩٨٣ م) أمره أن لايرتفق ولا يرتزق ولا يضع دينارا ولا درهما . وكانت الادارة المالية فى مصر الفاطمية تشمل عددا من الدواوين لكل منها اختصاصه

---

(١) شرحه ص ٩٧

(٢) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٦

(٣) النويرى : نهاية الأرب (مخطوط) جـ ٢٦ ص ٤٩

المحدود ومن هذه الدواوين ديوان المجلس الذى يقول عنه ابن الطوير « وهو أصل الدواوين قديما وفيه معالم الدولة بأكملها وفيه عدة كتاب ولكل واحد مجلس منفرد وعنده معين أو معينان وصاحب هـذا الديوان هو المتحدث فى الاقطاعات ويلحق بديوان النظر ودفتره متضمن للعطاء والظاهر من الرسوم وما ينفق فى عيد الفطر وفى فتح الخليج وأقاربه وأرباب الرواتب . وكان من وظائف هذا الديوان ضبط ما ينفق فى الدولة من المهمات ليعلم ما بين كل سنة من التفاوت(١) .

وكان للفاطميين ما يشبه الميزانية فى العصر الحديث ويعـد البيان الخاص بها فى أواخر السنة ثم يعرض على الخليفة أو الوزير المسئول للموافقة أو التعديل بالحذف بالزيادة وقد شرح المقريزى نظامهم فقال « وإذا انقضى عيد النحر من كل سنة تقدم بعمل الاستيمار لتلك السنة تمام ذى الحجة منها فيجتمع كتاب ديوان الرواتب عند متوليه وتحمل العروض إليه فإذا تحررت نسخة التحرير بيضت بعد أن يستدعى من المجلس أوراق بالأرزاق الذى يقبض بغـير خرج وفى الأزراق ما هو مستقر بالوجهين فيضاف هذا المبلغ بجهاته إلى المبالغ المعلومة بديوان الرواتب وجهاتها حتى لا يفوت من الاستيمار شىء من كل ما تقرر شرحه ويعلم مقداره عينا وورقا وغلة وغير ذلك فيحرر ذلك كله بأسماء المرتزقين وأولهم الوزير ومن يلوذ به وعلى ذلك إلى أن ينتهى الجميع إلى أرباب الضر فإذا تكمل استدعى له من خزانة الفرش وطاء حرير لشده وشرابة لمسكه إما خضراء أو حمراء ويعمل له صدر من الـكلام اللائق بما بعده وهذا كله خارج عن الـكسوات المطلقة لأربابها والرسوم المعدة فى كل سنة وما يحمل من دار الفطرة من الأصنـاف برسم عيـد الفطر وعما يشهد به دفتر المجلس من العطايا الخافية والرسوم .. فإذا فرغ من مسكه فى الشرابة حمل إلى صاحب

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٩٣ — ٣٩٤ . المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٣٩٧ ، ٣٩٨

وما ذكره المقريزى فى هذا الموضوع أتم وأوضـح من وصف القلقشندى

ديوان النظر إن كان وإلا فلصاحب ديوان المجلس ليعرضه على الخليفة إن كان يضحى مستبدا أو الوزير لاستقبال المحرم من السنة الآتية فى أوقات معلومة فيتأخر فى العرض وربما يستوعب المحرم كله ليحيط العلم بما فيه فإذا كمل العرض أخرج إلى الديوان وقد شطب على بعضه ... وينقص قوم للاستكثار ويزاد قوم للاستحقاق ويصرف قوم ويستخدم آخرون على ماتقتضيه الآراء فى ذلك الوقت ثم يسلم لرب هذا الديوان فيحمل الأمر على ما شطب وعلامة الاطلاق خروجه من العرض»(١) .

ومن هذا الوصف يلاحظ أن هذا العمل كان يتعلق بباب من أبواب المصروفات كما يقولون الآن وكانت تقدم بيانات تفصيلية بغير ذلك من أنواع المصروفات كما يستدل من عبارة المقريزى نفسه عن تذكرة الطراز إذ كان الحكم فيها مثل الاستمار(٢) .

أما ما يعبر عنه بالإيرادات فقد كانت الدواوين على اختلافها تقوم باحصائها وترفع بها بيانا مفصلا إلى الخليفة أو الوزير كما نعرف من قول القاضى أبى الحسن أنه وقف على مقايسة عملت لأمير الجيوش بدر الجمالى حين قدم مصر فى أيام الخليفة المستنصر بالله(٣) . وكانت الدواوين تقدر إيرادها ثم تقدمه إلى ديوان المجلس كما حدث حينما أمر الوزير اليازورى بعمل قدر ارتفاع الدولة(٤) . وكانت ميزانية الايرادات تشمل المال الخراجى والهلالى بأنواعه المختلفة فقد تضمنت المقايسة التى عملت لبدر الجمالى عام ٤٨٣ هـ الارتفاع في الهلالى وفى الخراجى علي ما يقتضيه الديوان مما كان جاريا فى الأعمال المصرية من الخراج وما يجرى معه والمضمون والمقطع وغير ذلك بالقاهرة ومصر وضواحيها ونواحيها الشرقية والغربية من أسفل الأرض وأعمالها وتنيس ودمياط وأعمالها والاسكندرية والبحيرة والاعمال الصعيدية العالية والدانية وواحات وعيذاب(٥) .

---

(١) الخطط (نقلا عن ابن الطوير وهو ممن تولى ديوان الرواتب فى العصر الفاطمى ولهذا يمتاز ما يتحدث عنه بالدقة) ج ١ ص ٣٩٨

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٩٩

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

(٤) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٩٩ ـ ١٠٠

(٥) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

وقد كانت القاعدة المرعية عند موافقة الخليفة على الاستيمار الخاص بالرواتب والهبات وما فى حكمها أن يصدر هذا الاستيمار مصحوبا بعبارة يسطرها كاتب الإنشاء وفيما يلى صورة لاحداها ترجع إلى عهد المستنصر بالله « الفقر مر المذاق والحاجة تذل الأعناق وحراسة النعم بأوراد الأرزاق فليجروا على رسومهم فى الاطلاق . ما عندكم ينفد وما عند الله باق »(١) .

ولخص ابن الطوير اختصاص ديوان النظر بقوله « أما دواوين الأموال فان أجلها من يتولى النظر عليهم وله العزل والولاية ومن فى يده عرض الأوراق فى أوقات معروفة على الخليفة أو الوزير وهو يندب المترسلين لطلب الحساب والحث على طلب الأموال ومطالبة أرباب الدولة »(٢) فكأنه فى الحقيقة يتولى مراقبة الايرادات وما تجبيه منها الدواوين الأخرى وله أن يناقشها ويطالبها فى حالة التأخير . ويبدو أن اختصاصات كل من ديوانى النظر والمجلس لم تكن منفصلة تماما .

ومن هذه الدواوين أيضا ديوان التحقيق وفيه يقول « وموضوعه المقابلة على الدواوين » (٣) أى أنه الهيئة التى تتولى مراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة فهو أشبه باللجنة المالية أو ديوان المحاسبة مما يدل على سعة اختصاص هذا الديوان وعبء المهام الملقاة على عاتقه .

أما ديوان الرواتب فكان به سجلات تشمل أسماء كافة المرتزقين فى الدولة من الوزراء وكبار الموظفين ومن دون هؤلاء ويلاحظ أن رواتب المرتزقين لم تقتصر على ما يدفع لهم كل شهر بل كانت تشمل ما يطلق لهم من المواد الغذائية كالقمح والشعير وكان كتاب هذا الديوان يقيدون فى دفاتره المبالغ والمقادير المقرر إطلاقها لأرباب الرواتب(٤) . ولا شك أن هذا العمل كان يتطلب الدقة التامة وكثرة المراجعة بسبب ما كانت تتعرض له قوائم أرباب الرواتب من زيادة ونقص أو حذف وما كان ينتاب هذه الأرزاق من تعديل من وقت لآخر .

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٣٩٨
(٢) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١
(٣) صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤١٣
(٤) صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤١٢

ويقصد بالأحباس الأموال الموقوفة علي جهات البر سواء لأغراض دينية أو اجتماعية كان يخصص إيرادها للانفاق على الجوامع والمساجد والمشاهد والرباطات والخوانق والسبل وغير ذلك . وقد عمل الفاطميون على تنظيم الأوقاف فجعلوا لها إدارة موحدة تشرف علي جباية إيرادها وتنظيم انفاقاتها وأطلق علي هـذه الادارة « ديوان الأحباس ». وفى سنة ٤٠٣هـ أدخل الخليفة الحاكم بأمر الله إصلاحا جديدا فأصبح هذا الديوان يتولى الانفاق من إيراد أمواله على الجوامع والمساجد وسواها مما ليس له إيراد خاص(١) وبهـذا اعتبرت الحـكومة الفاطمية نفسها مسئولة عن الأعمال الخيرية العامة .

وكانت القاعدة المتبعة قبل العصر الفاطمى تحبيس المباني من الرباع والقياسر والمنازل والحمامات وما في حكمها ولم يتغير الحال عما كان عليـه إلى أن ولى الخلافة الحاكم بأمر الله فنحا نحوا جديدا بإيقاف الأراضى الزراعية ومناطق بأكملها كما يتضح ذلك لنا من حبسه إيرادات أطفيح وصول وطوخ وست ضياع أخر(٢) .

ويلاحظ أن المالـكية هم الذين كانوا يستخدمون كلمة الأحباس كمرادف للأوقاف وهم كذلك يخالفون أصحاب المذاهب السنية الأخرى فى جواز تحويل أموال الأراضى المؤجرة إلى أوقاف طوال مدة الايجار وكان القضاة فى العصر الفاطمى لايحكمون إلا وفق عقائد المذهب المالـكى دون غيره من المذاهب السنية . ويقول بولياك انه يرجح أن ظهور الأحباس كنوع معين من الأراضى حدث فى عصر الفاطميين(٣) .ومما يؤيد انتشار عادة تحبيس الضياع أى الأراضى الزراعية ما فعله بدر الجمالى من هذا القبيل(٤) .

---

(١) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢١٥

(٢) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢١٥ وقال المؤلف نفسه (وأما الأراضى فلم يكن سلف الأمة من الصحابة والتابعين يتعرضون لها وانما حدث ذلك بعد عصرهم حتى أن أحمد بن طولون لما بنى الجامع والمدرستين وحبس على ذلك الأحباس الكثيرة لم يكن فيهاسوى الرباع ونحوها بمصرشرحه ج ٢ممالى ٢٩٤ - ٢٩٥ ص

(٣) Poliak: Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, p. 33.

(٤) حبس هذا الوزير عدة نواح بالبرين الشرقى والغربى عرفت باسم الحبس الجيوشى على عقبه (ابن ممالى « قوانين الدواوين » لناشره الدكتور ع .س . عطيه ص ٣٣٦ — ٣٣٩) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١١٠

وتعزو بعض المصادر إنشاء ديوان الأحباس إلى غير الفاطميين(١) ولكن عبارات المقريزى التى أوردها فى مواضع متعددة تجعل هذا الديوان من منشئات الدولة الفاطمية وإصلاحاتها المالية وهو يقول بصريح العبارة إنه فى أيام الخلفاء الفاطميين « صار قاضى القضاة يتولى أمر الأحباس من الرباع واليه أمر الجوامع والمشاهد وصار للأحباس ديوان مفرد»(٢) .

وقد وصف ابن الطوير العمل فى هذا الديوان بقوله « ولايخدم فيه الا أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدلين بحكم انها معاملة دينية وفيها عدة مدبرين ينوبون عن ارباب هذه الخدم فى ايجاب ارزاقهم من ديوان الرواتب وينجزون لهم الخروج باطلاق أرزاقهم ولايوجد لاحد من هؤلاء خرج الا بعد حضور التعريف من جهة مشارف الجوامع والمساجد باستمرار خدمة ذلك الشهر جميعه ومن تأخر تعريفه تأخر الايجاب له وان تمادى ذلك استبدل أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى خلا جواري المشاهد فانها لاتوفر لكنها تنقل من مقصر الى ملازم(٣). وكان هناك موظف مهمته الاشراف على الجوامع والمساجد وما إليها يطوف بها على الدوام لمعرفة ما تحتاج اليه من صيانة واثاث كالقناديل والشمع والحصر ويتقدم هذا الموظف بطلب المال اللازم لذلك كما كان هو الذى يعطى الاذن بالصرف للمستحقين فى المساجد وغيرها من الائمة والقراء والمؤذنين والخدم وغيرهم .

---

(١) ذكر الكندى « أول قاضى وضع يده على الاحباس توبة قال « ما أرى مرجع هذه الصدقات الا الى الفقراء والمساكين فأرى أن أضع يدى عليها حفظا لها من النواء والتوارث فلم يمت توبة حتى جعل الاحباس ديوانا عظيما (كتاب الولاة وكتاب القضاة ص ٣٤٦ وكان فى ذلك سنة ١١٨ هـ (شرحه) وقد ولى توبة قضاء مصر ومات سنة ١٣٠ هـ بعد أن ظل على قضائها أربعة سنين وشهرا (شرحه ٣٤٧) وفى رواية أخرى أن محمد بن أبى الليث الخوارزمى قاضى مصر سنة ٣٠٥ هـ (شرحه ص ٤٤٩) شاهد الاحباس بنفسه ودونها بخطه وقضى فى كثير منها (شرحه ص ٤٥٠) . أما الجبرتى فيعزو انشاء ديوان الاحباس الى صلاح الدين الأيوبى (عجائب الآثار ج ٤ ص ٩٣)

(٢) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

وكان تنظيم الأوقاف عملا سديدا من جانب الحكومة الفاطمية فهو من جهة ضمن عدم التلاعب فى أموالها وكفل بقاء الجهات المرصودة لها هذه الاموال فى حالة الصلاحية الدائمة لاداء ما خصصت له من غرض . ومن جهة أخرى كان الفائض بعد الانفاق عليها يعتبر من موارد الدولة المالية .

وكان الناس فى تلك العصور يكثرون من وقف المبانى والأراضي الزراعية بدافع دينى او يحركهم عامل الخير . الا ان البعض كان يلجأ الى هذا العمل حتى يضمن عدم مصادرة الايراد الناتج من هذه الاموال اذا تعرضوا لسخط الحكومة . ولكى يهيئوا لأبنائهم واعقابهم مورد ايراد ثابت كانوا يجعلونهم من المنتفعين بالأوقاف كما فعل بدر الجمالى حين حبس على ذريته (١) كثيرا من الجهات (٢) .

وقد ذكر النويرى « تولى الجرجرائى الوزارة وولاه الحاكم بأمر الله ديوان النفقات سنة ست واربعمائة » (٣) وذكر المقريزى اسم هذا الديوان فى مناسبات عدة ويظهر أنه غير ديوان الرواتب. ولم يوضح لنا النويرى والقلقشندى والمقريزى اختصاص هذا الديوان وهذا يحتمل امرين فهو اما هيئة كانت تتولى تقدير نفقات الحكومة وإما ادارة اختصت بالإشراف على نفقات القصور الفاطمية وايرادات املاك الخلفاء الخاصة .

وقد كان لدى الفاطميين ديوانان عرفا باسم ديوانا الخراجى والهلالى ، ويختصان بتقدير وجباية الضرائب العقارية وكثير من الضرائب غير المباشرة التى كانت تدعى فى ذلك العهد المكوس . وكان على هذين الديوانين «حوالات أكثر المرتزقين » (٤)

أما ديوان الثغور فكان يعنى بجباية الايرادات وخاصة الرسوم الجمركية فى الموانى المختلفة « الاسكندرية ودمياط ونستروه والبرلس والفرما» (٥). ويجب أن نضيف

---

(١) المقريزى : ج ٢ ص ٢٩٥
(٢) شرحه ج ١ ص ١١٠
(٣) نهاية الأرب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٦٤
(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٦
(٥) شرحه ج ٣ ص ٤٩٥

إلى ماذكره القلقشندى موانى تنيس وعيذاب واسوان وكذلك القلزم اذ كانت تصل المتاجر الى هذه الثغور حيث تؤخذ عليها الرسوم المقررة . ويلاحظ أنه كان هناك مشارف لكل من هذه الثغور وهو مسئول امام الديوان الرئيسى .

وكذلك اختص فى ذلك العهد ديوان الجوالى بجباية الضرائب المفروضة علي اهل الذمة من النصارى واليهود وسبب التسمية أن الجزية اصبحت فى ذلك العهد تدعى الجوالى(١). ولقد كان هذا الديوان فى العصر الفاطمى مصلحة صغيرة بسبب ضآلة عدد اهل الذمة بالنسبة الى مجموع سكان البلاد .

ولم يقتصر الفاطميون على انشاء ادارات مختلفة للايرادات والمصروفات بل خلقوا هيئتين تختص احداهما بشئون الوجه القبلى والأخرى(٢) بشئون الصعيد وذلك تسهيلا للعمل وبسبب اختلاف طرق جباية الخراج . ولهذا تذكر المصادر العبرية التى نشرها Mann اسم ابى اليمن وزير متولى ديوان الدلتا (٣) وبالطبع كان هناك مشارفون للاقسام الادارية المختلفة .

وقد روى المقريزى أنه لما سخط الحاكم بأمر الله على الحسن بن جوهر وأهله ضم أملاكهم إلى الديوان المفرد وهو ديوان « أحدثه الحاكم يتعلق بما يقبض من أموال من يسخط(٤) عليه ومن يقبض ماله من المقتولين وغيرهم »(٥) والى هذا الديوان كانت « تحمل المواريث » (٦) ويقصد بها المواريث الحشرية وهى مال من يموت

---

(١) مفردها جالية ولعل هذه التسمية معناها أهل الذمة ممن أجلاهم عمر بن الخطاب من بلاد العرب .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٥

(٣) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 212.

(٤) الخطط ج ٢ ص ٢٨٢

(٥) الخطط ج ٢ ص ٢٨٧

(٦) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٦

وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء أوالباقى بعد الغرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا غاصب له (١) .ولا شك أن كثرة مصادرة أموال كبار رجال الدولة وقتل الكثيرين منهم وفناء عدد كبير من الناس فى الاوبئة والمجاعات ـ كل هذه العوامل دفعت الحاكم الى ايجادهذا الديوان . ولم يستحدثه الخليفة ونعتقد أنه كان موجودا قبل عهده بدليل قول المقريزى عن الحاكم « وجدد ديوان يقال له الديوان المفرد برسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم » (٢)

ديوان الاقطاع

قال عنه القلقشندى انه كان مختصا عندهم بما هو مقطع للاجناد وليس للمباشرين فيه تنزيل جندى عبرة . وكان عمل هذا الديوان ينحصر فى اثبات الاقطاعات وعبرتها وما على المقطعين من دفعه من الأموال إلى بيت المال إذلم يتبع الفاطميين سياسة منح الاقطاعات للاجناد مقابل الرواتب فهذا نظام أدخله الأيوبيون بعد تسلطهم على البلاد .

ديوان العمائر

وفضلا عن اختصاص هذا الديوان بصناعة السفن الحربية والتجارية كان له إيرادات خاصة للانفاق على رؤساء المراكب ورجالها ويتولى دفعها اليهم وإذا لم تف هذه الايرادات خابر بيت المال فيما كان يحتاج إليه من المبالغ (٣) .

---

(١) القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ وكان نظام الوراثة عند الفاطميين يختلف عنه عند أهل السنة فقد جاء فى الخطط للمقريزى ج ٢ ص ٣٤٠ ما نصه «أمر جوهر فى المواريث بالرد على ذوى الأرحام وأن لا يرث مع البنت أخ ولا أخت ولا عم ولا جد ولا ابن أخ ولا ابن عم ولا يرث مع الولد الذكر أو الانثى الا الزوج أو الزوجة والأبوان والجدة ولا يرث مع الأم الا من يرث مع الولد

(٢) المقريزى : ج ٢ ص ٢٨٢

(٣) المقريزى ج ٣ ص ٤٩٦

الفصل السابع عشر

نظام الجبـاية

قبالات الاراضى (الالتزام)

اتبع الفاطميون فى جباية الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية نظام الالتزام وهو نظام تتبعه الحكومات المتأخرة لتضمن الحصول على أموالها . ولم يستحدثه الفاطميون إذ كان موجودا فى مصر منذ الفتح العربى . وخلاصة هذا النظام أن يتعهد شخص بجباية الضرائب فى قرية أو عدة قرى أو كور ويتم هذا العمل بطريق المزايدة . وقد شرح المقريزى هذا النظام فقال « ان متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذى تهيأ فيه قبالة الأراضى وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدى متولى الخراج يكتبون ما انتهى إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين لاجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك فاذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضا وضمها إلى ناحية فيتولى زراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدب لذلك ويحصل ما عليه من الخراج فى إبانه على أقساط ويحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضى ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ثرعها وحفر خلجها بضرابة مقدرة فى ديوان الخراج (١) .

وكان المتزايدون من مختلف طبقات الشعب واستمر الحال كذلك زمنا فلما حدثت الأزمة الكبرى فى عهد الخليفة المستنصر بالله قضت على ما كان للكثيرين من الملاك والفلاحين من ثروات وانسحب كثيرون منهم من هذه العملية المالية ولهذا بدأ الأجناد والأمراء وغيرهم من كبار الموظفين أصحاب الرواتب الثابتة يطغون على غيرهم فى الالتزام بمساحات واسعة من الأراضى ، كما أن الوزير المأمون بن البطائحى أطال المدة من أربع سنين الى ثلاثين سنة . وبهذا حدث انقلاب فى نظام الالتزام من حيث نوع الملتزمين ومدة الالتزام . وقد أوضحنا من قبل كيف كان هذا العمل

(١) الخطط جـ ١ ص ٨٢

تمهيدا لنظام الاقطاعات العسكرية فى عهد الايوبيين .

وكانت سنة الزراعة عبارة عن السنة الشمسية القبطية وتبدأ من توت . أما جباية الضرائب فكان بحساب السنة القمرية العربية ولهذا كان لا بد من اسقاط سنة بعد مضى ٣٣ سنة قمرية لأن ٣٢ سنة شمسية تعادل ٣٣ سنة قمرية تقريبا وهذه المعادلة الرياضية التى لم يكن أحد يكسب أو يخسر منها شيئا كانت تدعى تحويل السنة . وفى هذا قال المقريزى « فاذا مضى من الزمان ثلاثون سنة حولوا السنة وراكوا البلاد كلها وعدلوها تعديلا جديدا » .(١)

الضمان :

لم يقف الفاطميون عند اتباع نظام الالتزام بشأن الضرائب العقارية بل إنهم طبقوه على كافة أنواع الايرادات كما نعلم من أقوال المؤرخين المختلفين . ففى النصف من شعبان سنة ٣٦٣ ضمن الأحباس محمد بن القاضى بن الطاهر محمد بن أحمد بمليون ونصف درهم (٢) . وكان النطرون مضمونا الى آخر عام ٥٨٥ هـ بمبلغ محدود(٣) . وكان يتقدم البعض لضمان مدينة ما كما نستدل على ذلك مما ذكره أبو صالح الارمنى عن المعلم زوين أنه كان ضامن القاهرة فى عهد الخليفة الحافظ (٣) . وقال الكاتب نفسه فى موضع آخر إنه حينما توجه ابن قنبر واتباعه ناحية قليوب حتم عليه الضامن أن يدفع الجزية مرة ثانية وحرض عليه الوالى (٥) . وفى أيام الخليفة المعز لدين الله ضمن على بن عمر بن العداس كورة بوصير .(٦)

وفضلا عن هذا كانوا يضمنون أموال الدولة كلها ويبدو أن الخليفة العزيز كان أول من سن هذه السياسة إذ لم يستوزر أحدا بعد موت يعقوب بن كلس بل ضمن أموال الدولة لجماعة من المستخدمين . (٧) وقد أوضح ابن منجب الصيرفى

---

(١) الخطط ج ١ ص ٨٢

(٢) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) شرحه ج ١ ص ١١٠

(٤) Churches and Monasteries of Egypt, p. 126.

(٥) Ibid, p. 55.

(٦) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٣١

(٧) النويرى : نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٩

هذا العمل وأورد تفاصيل كثيرة حيث قال انه بعد موت الوزير يعقوب بن كلس « ضمن أبو الحسن مال الدولة والنفقات (ويقصد الايرادات والمصروفات) وبعد انقضاء السنة حوسب على دخلها وخرجها فوجد أنه فسخ ضياعا معقودة وحلها وولى عليها فاتضع المال . . . فحوسب والواقع أنه ما انفق ولا اختزن ولكن خانه الضمان والأمصار . (١) وقداعتقل وظل فى الاعتقال خمسة وسبعين يوما ورد الخليفة تدبير الأموال الى أبى الفضل جعفر بن الفرات سنة ٣٨٢ هـ ثم صرفه في شعبان وتولاها جماعة منهم موسي بن شهلول وعيسى بن نسطوروس ويحي وإسحق بن المنسي ثم ردت المحاسبة فى الأموال الى فضل بن صالح الوزير بمشارفة القاضى محمد بن النعمان سنة ٣٨٣ هـ وأمر الخليفة العزيز بالله العمال بالامتثال لما يأمر به أبو الفضل جعفر ثم ضمن الكتاب المقدم ذكرهم فى شعبان منها القيام بوجوه الأموال فالتزم ابن الفرات ما انضع من المال فيما حله وعقده وزال اسمه (٢) وفى ١٣ شعبان سنة ٤٠٥ هـ صار الحسن وعبد الرحمن ابنا سعد واسطتين وضمنا أموال الدولة واجراءها على رسومها وتوفير ٣٠٠٠٠٠ دينار تحمل الى بيت المال كل سنة (٣) .

وقد ذكر ابن مماتى أن تولية أحد الدواوين كانت ثلاثة أوجه : بالامان أو ببذل أو بضمان وفى الحالة الأخيرة إذا تأخر من مال الضمان شيء لزم الضامن القيام به فان بقى له فى ذمة المعاملين مال كان للسلطان أن يقبل الحوالة عليهم بعد اعترافهم أو لا يقبل وله أن يطالبه بما فى ذمته ويعود هو أى متولى الديوان بالضمان بالطلب على من كان الباقى عنده (٤). ويلاحظ أن هذا النظام لم يكن مأمون العواقب فكثيراً ما تعرض الضامن للحبس ومصادرة أمواله وأملاكه وأحيانا تعرض للقتل .

مساوىء الالتزام :

هذا النظام وان أراح الحكومة من مشاكل الجباية الى حد ما فان مساوئه كانت أعظم من ان تبرر بقاءه وذلك للاسباب التى سنوردها .

---

(١) الاشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٤

(٢) شرحه ص ٢٥ — ٢٦

(٣) شرحه ص ٣٠

(٤) قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٢٩ — ١٣٠

نعتقد أن هذه المزايدات بين المتقبلين كانت صورية أكثر منها حقيقية وانها انحصرت فى أيدى نفر معروفين من أعيان البلاد والأمراء والأجناد ولهذا فمن المحقق ان المبلغ الذى كان يدفعه هؤلاء القوم أقل بكثير من الضرائب التى يجبونها . وليس من ريب أن المتقبلين والضمناء كانوا يرهقون الفلاحين وغيرهم من دافعى الضرائب حتى يحصل لهم الربح الأكبر من هذا العمل فلو أن الحكومة الفاطمية اتبعت نظاما يقوم على أساس جعل العلاقة مباشرة بينها وبين دافعى الضرائب لزادت ايراداتها ولاراحت هؤلاء القوم من عنت المتقبلين وعسف الضمناء . وكان ضمناء أموال الدولة من الوزراء ومن فى حكمهم يستغلون مناصبهم وينتهزون الفرصة لاشباع مطامعهم والحصول على الثراء العاجل والا فمن الصعب أن نتصور هذه الثروات الطائلة التى جمعوها . فقد قدر المؤرخون ثروة الوزير يعقوب بن كلس من أملاك وضياع وقياسر ورباع وورق وأوان ذهبية وفضية وثياب وفرش وجوهر وعنبر بأربعة ملايين دينار (١) . ولما قبض عليه العزيز واعتقله مدة شهرين حمل من داره ١٠٠ر٠٠٠ دينار (٢) ولما قبض هذا الخليفة نفسه على عيسى بن نسطوروس تشفعت له ست الملك فاعاده الى عمله بعد أن حمل الى خزانة الدولة ٢٠٠ر٠٠٠ دينار (٣) . ونحن وان كنا نرتاب كثيرا فى دقة الارقام التى ذكرها المؤرخون عن ثروات الوزراء والضمناء فان الارتياب لاينفى الحقيقة التى أشرنا إليها وهى أنهم كانوا يستغلون اشرافهم على المسائل المالية فيقتنوا الأموال والأملاك ولا عجب إذا رأينا الخلفاء يصادرون أموال الكثيرين من رجال الدولة ممن كانوا يتولون دواوين الأموال إما بالأمانة واما بالضمان .

وكانت الحكومة الفاطمية وخاصة فى الأوقات التى تصاب الايرادات فيها بعجز لاتحترم عقود الضمان وكثيرا ما تعرض الضامن لأن يلغى ضمانه إذا تقدم عسبره متعهدا بدفع مبلغ أكبر . ويظهر أن رجال الحكومة كانوا يستفيدون من هذا العمل بما يقدم إليهم من الهدايا والرشاوى وإلا فأى حكومة تقدم على عمل كهذا

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٧

(٢) يحيى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٦٤

(٣) النويرى : نهاية الارب « مخطوط » جـ ٢٦ ص ٤٦

وتنكث بعهودها وتحط من كرامتها إلا إذا كان فساد الذمم قد استولى على أولى الأمر فيها . ويبدو أن هذا الداء كان قد استفحل فأمر الوزير المأمون البطائحى فى خلافة الآمر بالله بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة وحرم انتزاع الضمان من يد صاحبه ما دام مراعيا لشروطه ولما تنته المدة المبينة فى عقده بعد . وقد أصدر الوزير المذكور منشورا له أهميته إذ يلقى ضوءا كبيرا على فساد الادارة المالية فى العهد الفاطمى الثانى وهو عصر الضعف والانحلال . وقد جاء فى المنشور ما يلى « ولما انتهى إلى حضرتنا ما يعتمد فى الدواوين ويقتصده جماعة من المتصرفين والمستخدمين من تضمين الأبواب والرباع والبساتين والحمامات والقياسر والمساكن وغير ذلك من الضمانات للراغبين فيها ممن تستمر معاملته ولا تنكر طريقته فما هو إلا أن يحضر من يزيد عليه فى ضمانه حتى قد نقض عليه حكم الضمان وقبض ما يبذل من الزيادة كائنا من كان وقبضت يد الضامن الأول عن التصرف ومكن الضامن الثانى من التصرف من غير رعاية للعقد على الضامن الأول ولا تحرز فى فسخه الذى لا يبيحه الشرع ولا يتأول أنكرنا من ذلك على معتمد به وذممنا من قصدنا عليه ومرتكبيه إذ كان للحق مجانبا وعن مذهب الصواب ذاهبا وعرضنا ذلك بالمواقف المقدسة المطهرة ضاعف الله أنوارها وأعلى أبدا منارها واستخرجنا الأوامر المطاعة فى كتب هذا المنشور إلى سائر الأعمال بأنه أى أحد من الناس ضمن ضمانا من باب أو ربع أو بستان أو ناحية أو كفر وكان لأقساط ضمانه مؤديا ولما يلزمه من ذلك مبديا وللحق متبعا فان ضمانه باق فى يده لا تقبل زيادة عليه مدة ضمانه على العقد المعقود عملا بالواجب والنظام المحمود . . . . إلى أن تنقضى مدة الضمان ويزول حكمها ويذهب وضعها ورسمها حملا على قضية الواجب وسنتها . . ، فأما من ضمن ضمانا ولم يقم بما يجب عليه فيه وأصر على الموافقة والمغالطة التى لا يعتمدها إلا كل ذميم الطباع سفيه فذلك الذى فسخ حكم ضمانه بنقضه الشروط المشروطة عليه وحكمه حكم من إذا زيد عليه فى ضمانه نقل عنه وأخرج من يده لأنه الذى بدأ بالفسخ وأوجد السبيل إليه (١) »

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٨٤

والحق إن المأمون كان من الوزراء المصلحين الذين حاولوا تطهير الإدارة المالية من المساوىء، ولكن لم يمض وقت طويل بعد موته حتى عادت الحال إلى ما كانت عليه إن لم تكن قد ساءت ، فقد فرض الوزير الصالح طلائع بن رزيك الأموال على من يعينهم من الأمراء والموظفين ، وجعل ولاية الأعمال سلعة ذات سعر محدود، وهؤلاء الولاة كانوا يتبعون نفس السياسة مع مرؤوسيهم حتى يحصلوا على ما دفعوه على الأقل وبذلك سرى الفساد إلى الإدارة الحكومية بأكملها . إلا أن خطر هذا الأمر كان أشد وأعظم أثراً فى المسائل المالية ، إذ أصبح الإرهاق والاختلاس والفوضى فى جباية الأموال وإنفاقها حلقة مفرغة لا رابط لها . ونعلم من المقريزى أنه كان يتأخر من مبلغ الخراج فى كل سنة ، وفى جهات الضمان والمتقبلين مال يقال له البواقي(١) ، وكانت الحكومة تشدد فى طلبه مرة كما فعل يعقوب بن كلس وعساوج بن الحسن فى خلافه المعز لدين الله(٢) ، وكانت تنزل عنه مرة أخرى ويظهر أن سداد جانب من الضرائب كان أمراً عاديا مألوفا ، وكان تهاون الإدارة المالية عاملا من عوامل تراكم هذه البواقى ، وقد نزلت الحكومة الفاطمية إلى سنة ٥١٥ هـ فى وزارة المأمون البطائحى عن مبالغ طائلة(٣) قدرت بنحو ٧٦٧ر٧٢٠ر٢ دينارا ، ٦٧٠٠ درهم و ٢٣١ر٨١٠ر٣ أردبا فضلا عن المحاصيل والسلع الأخرى ، وكان يظهر أن ضخامة هذه البواقى إحدى نتائج الأزمة الاقتصادية العنيفة (٤٥٧ — ٤٦٤ هـ) فى خلافة المستنصر بالله .

قلنا إن تأخير جانب من مقدار الخراج كان أمراً مألوفاً ، وبطبيعة الأمر كانوا يضطرون إلى ذلك فى الأوقات التى لا يصل النيل فيها إلى حد الوفاء ، ولكنا لا نظن أن هذا كان السبب الوحيد بل لابد أنه كان لرجال الحكومة دخل فى هذا العمل إما بالتسامح مع بعض الملتزمين أو بعدم التدقيق فى حصر المساحة المزروعة ولابد أنهم كانوا يقومون بذلك ابتغاء مغنم يحصلون عليه . ولما

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٨٢
(٢) المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا ص ٩٧ — ٩٨
(٣) المقريزى الخطط جـ ١ ص ٨٣ — ٨٤

كانت أهم الوظائف المالية وأكثرها فى أيدى الكتاب من الأقباط واليهود فيبدو أنهم كانوا يتخذونها وسيلة لجمع الأموال واقتناء الثروات .

الحقيقة كان الأقباط على وجه الخصوص يحتكرون الوظائف المالية فى الدواوين المختلفة وساعدتهم على ذلك مهارتهم فى الحساب وروح التسامح الدينى التى امتاز بها العصر الفاطمى وفى هذا يقول ابن الحاج .

لعن النصارى واليهود فانهم بلغوا بمكرهمو بنا الآمالا
خرجوا أطباء وحسابا لكي يتقسموا الأرواح والأموال(١)

ويدل على المركز الذى وصل إليه أهل الذمة فى هذا العهد ما قاله الشاعر المعاصر الرضى :

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
العز فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك(٢)

ويظهر أن عداء المسلمين لأفراد هاتين الطائفتين كان ناشئاً عن اعتبارات مالية. وتقص الروايات العبرية أنه فى أثناء تشييع جنازة أحد زعماء اليهود ويدعى شماريا فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله تعرض غوغاء المسلمين للمشيعين ورجموهم بالأحجار فشكا اليهود إلى الحكومة . ويقول Mann ناشر هذه الوثائق تعليقا على هذا الحادث ، ويبدو أن التهم الموجهة إلى اليهود كانت متعلقة بأعمال الاختلاس فى الضرائب(٣) ، وقد ذكرنا من قبل كيف حمل عيسى بن نسطوروس ٣٠٠٫٠٠٠

---

(١) المدخل ج ٤ ص ١١٥ وهذا يوضح نظرة المسلمين الى هذا الاحتكار للوظائف فى مختلف العصور

(٢) أورد الدكتور حسن ابراهيم حسن هذين البيتين فى كتابه « الفاطميون فى مصر» ص ٢١١ وقال فى حاشيته رقم ٣ من نفس الصحيفة إن الشاعر المذكور يحتمل أن يكون الرضى بن البواب

(٣) The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 39.

دنيار إلى بيت المال بعد أن قبض عليه الخليفة العزيز بالله . ومن المؤكد أنه حصل على مثل هذه المبالغ بطرق لا تمت إلى الأمانة والنزاهة بصلة ، وقد وصفه وستنفلد فى هذه العبارة « وكان عيسى بن نسطوروس قاسى القلب مرابياً ، وخص نفسه بكل عمل يدر عليه المكاسب وحابى أهل ملته وعينهم فى الوظائف الهامة بعد أن عزل السكرتاريين وجباة الضرائب من المسلمين . أما منشة بن إبراهيم القزاز فاتبع السياسة ذاتها فى بلاد الشام بالنسبة إلى أهل ملته — أى اليهود — وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وملء الوظائف بهم »(١) ولهذا لما أعيد عيسى بن نسطوروس إلى منصبه « شرط عليه استخدام المسلمين »(٢) .

---

(١) Ibid, pp. 19—20

(٢) النويرى : نهاية الارب « مخطوط » جـ ٢٦ ص ٤٩

الفصل الثامن عشر

الإيرادات والمصروفات

١ — الخراج

كانت كلمة الخراج فى بداية العصر الإسلامى فى مصر تتضمن معنى الضريبتين العقارية والشخصية ، إلا أن الأقباط وهم أهل البلاد الأصليون أخذوا يدخلون فى الإسلام ، إما عن إيمان وإما دفعا لضر أو كسباً لمغنم . وكثر مجىء القبائل العربية ونزولهم ريف مصر واستيطانهم به واتخاذهم الزرع معاشا فتضائل مقدار الضريبة الشخصية أى الجزية وأصبح معنى الخراج مقصوراً على الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية بوجه خاص ، وقد عرفه المقريزى بأنه ما كان يؤخذ مسانهة من الأراضى المزروعة حبوبا وعنباً وفاكهة ونخلا أو من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج وظرف الريف(١) ، ويتضح نوع هذه الهدايا مما سامحت به الحكومة عام ٥١٥ هـ إذ شمل البيان العناب وورق الصباغ والأغنام والبسر والجريد والرمان والشهد والعسل النحل ، والخلايا وعسل القصب ، والأبقار والدواب ، والسمن والجبن والصوف والشعر(٢) .

ونعتقد أن ما كان يؤخذ من الفلاحين كان ضرائب مقررة عليهم تضاف كغيرها من الرسوم إلى ضرائب الأطيان . وكان الخراج يدفع غلة فى بلاد الصعيد وعيناً فى الأغلب بالوجه البحرى . ويدل على ذلك ما سامحت به الحكومة سنة ٥١٥ هـ .

وكانت جباية الخراج تتم على أقساط حسب المحاصيل وموعد إدراكها ، وتبدأ منذ الشهر الرابع من السنة الشمسية أى شهر كيهك ، فيستخرج العمال ثلث الخراج(٣) وهو القسط الأول ، وقد ذكر المقريزي أنهم كانوا فى شهر برمهات

---

(١) الخطط ، ج ١ ص ١٠٣

(٢) الخطط ج ١ ص ٨٣ — ٨٤

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٨٦

يطالبون الناس بالربع الثاني والثمن من الخراج ، وكان فى هذا الشهر إدراك الفول والعدس وقلع الكتان وفى برموده يطالبونهم بإغلاق نصف الخراج من سجلاتهم ويمتهون من استخراج النصف ، وفى أبيب تستتم ثلاثة أرباع الخراج ، وفى مسرى أى الشهر الأخير من السنة الشمسية يغلق الفلاحون خراج أراضى زراعاتهم(١) .

وقد أمدنا ابن مماتى ببيانات وافية عن الضرائب المقررة على مختلف المحاصيل والحيوانات ، وبرغم أن المؤلف يصف لنا الحالة فى عصر السلطان صلاح الدين الأيوبى إلا أننا نلاحظ أنه يشير فى حالة القمح مثلا إلى أن قطيعة الفدان كانت ثلاثة أرادب إلى ختام عام ٥٦٧ هـ ، ثم خفضت ، مما يثبت أن ما كان فى عصر الأيوبيين لم تتغير صفته عما كان فى أيام الفاطميين . وفيما يلى البيان الذى أورده(٢) .

اسم المحصول	الضريبة على الفدان بالأرادب	بالدنانير
القمح والشعير إلى آخر سنة ٥٦٧هـ	٣	
الفول	٣ — ٢	
الحمص والجلبان والعدس	٢ر٥	
الكتان		٣
		١٣ فى دلاص
		٥ « الصعيد
القرط		١
البصل		٢
السوم		٢
الترمس		١ر٢٥
الكمون والكراويا والسلجم		١ر٢٥
البطيخ الأصفر والأخضر		١—٢

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص : ٢٧

(٢) قوانين الدواوين «مخطوط» ص ١٠١ ـ ١٠٩ المقريزى : الخطط ١ ص ٩٠٢
القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣
المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٢٧٣

اللوبيـــا	٣
السمسم	١
القطن	١
القصب (إن كان رأسا)	٥
(إن كان خلفة)	٢ ، ٥ قرار بط
القلقاس	٤
الباذنجان	٣
النيـلة والقصب الفارس	٣
الفجـــل	١
الخس	٢
الكرنب	٢
البصـــل	٢
اللفت	١
الكروم	٥
الأشجار	٧

ومن الجدول السالف الذكر يمكن الوصول إلى النتائج الآتية :

أولا ـ اختلفت الضرائب حسب المحاصيل ولعل هـذا راجع إلى تفاوت نوع التربة وخصبها والربح الذى يدره الفدان الواحد منها.

ثانيا ـ كانت الضريبة على الحبوب تقدر بالأرادب وفيما عدا ذلك بالنقد وفى الحالة الأخيرة يدفع الفلاح الخراج نقدا أو غلة وإذا ما دفعه بجانب من المحصول لم يكن ذلك فى صالحه لأن الحكومة هي التى كانت تقدر أثمان المحاصيل وفضلا عن هذا كان فى هذه الطريقة مجال للغش إذ أن المساحين والكتاب وغيرهم ممن يتولون تقدير الأثمان وتسلم الخراج كانوا فى الغالب من الكتبة الأقباط وهؤلاء كان بعضهم يقدر وزن ما يأخذ بخلاف ما يسلم ويستفيد من الفرق بين التقديرين . والواقع أن هذه كانت سياستهم ولهذا حقد عليهم الشعب وكرههم ولم يدع فرصة تمر دون أن ينتهزها ليظهر عاطفة العداء نحوهم ونعتقد أن التعصب الدينى لم يكن السبب الأول فى هذا بل السبب الحقيقى أبعد من ذلك لأنه يتصل بحياة الناس المادية ويمس جيوبهم كما يقولون .

ثالثا ـ أما النسبة المئوية للضرائب العقارية فيمكن تقديرها من دراسة الجدول التالى(١) : ـ

إسم المحصول	غلة الفدان	مقدار الضريبة
القمح والشعير	٢ ـ ٢٠ أردبا	٣ أرادب
الحمص	٤ ـ ١٠ »	٢ر٥ »
الثوم	١٠ـ ٢٠ دينارا	٢ دينار
الترمس	٢٠ أردبا	١ر٢٥ »
اللفت	٤ ـ ٦ دنانير	١ »

فإذاقدرنا متوسط إنتاج الفدان من ٨ـ١٠ أرادب كانت الضريبة حوالى ٣٠./. وفى حالة الحمص تتراوح بين ٢٥./. و ٥ر٦٢./. وإن كانت النسبة الأخيرة بعيدة فى نظرنا عن الصحة نظرا لارتفاعها الكبير وفى حالة اللفت بين ٢٥./. و١٧ ./. ومن هذا نستخلص أن متوسط الضريبة العقارية على الفدان لم يقل عن ٢٠./. من ثمن المحصول .

أما الضرائب على الماشية والأغنام والنحل فكانت كالآتى(٢) . ـ

		الضريبة بالدينار
الجاموس		الغالب من ٣ ـ ٤
		ومنه ما يتحصل في كل سنة ٥ دنانير وهذا هو النادر
أبقار الحليب		مقدار ما يتحصل عن الرأس الراتب ديناران
الأغنام	الكبش والنعجة	١
	الثني والثنية	ثلثين
	العبورة	نصف

(١) ابن مماتى : قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠١ ـ ١٠٩

(٢) شرحه ص ١٦٤ ـ ١٦٥

الشمارى	مقدار ما يتحصل منها عن كل ١٠٠ رأس من نتاجها وثمن ألبانها وشعورها من ٢٠ دينار إلى ما حولها
النحل	كل ١٠٠ خلية ١٠ أرطال بالمصرى وغالب مايحصل منها فى السنة من ٥ — ٦ قناطير وعشرون رطلا من الشمع

تقديرات الخراج فى العصر الفاطمى

وقد اختلفت مبالغ الخراج من وقت لآخر كما يتضح من البيان التالى(١) .

خلافة المعز لدين الله

السنة	المبلغ مقدرا بالدينار	ملاحظات
٣٥٨	٣٫٢٠٠٫٠٠٠	ومن الغريب أن يكون هذا الرقم خاصاً بالسنة الأولى من الفتح ونعتقد أن ما جباه جوهر الصقلى فعلا دون هذا المبلغ بكثير لأن الاضطراب الذى يسود البلاد عند الغزو لا بد أن يؤدى إلى نقص الإيرادات. أضف إلى هذا أنه حين فتح جوهر الصقلى مصر كان الناس يشكون من القحط والوباء بسبب نقص النيل والفوضى التى طغت على البلاد بعد موت كافور الأخشيدى . وقد استمرت الأزمة مدة طويلة لاتقل عن سنتين لم ينته الوباء بعد ولهذا فليس من المعقول أن يزيد الخراج .
٣٥٩	٣٫٤٠٠٫٠٠٠	
	٧٫٠٠٠٫٠٠٠(٢)	وهذا تقدير الجغرافى ابن حوقل وعلل

---

(١) الخطط جـ١ ص ٨٢ - ٨٣

(٢) المسالك والممالك ص ١٠٧

السنة	المبلغ مقدرا بالدينار	ملاحظات
		ذلك بأن القائد جوهر رفع الضريبة العقارية على الفدان من ٣ر٥ إلى ٧ دنانير . ومع ما امتازت به كتابة هـذا المؤلف بالدقة والاتزان وتحرى الحقيقة فاننا نرتاب كثيراً فى صحة هذا الرقم الذى أورده والتعليل الذى ذكره وذلك لأسباب متنوعة ، فان جوهر قد وعد المصريين أن يخفف عنهم فمن غير المعقول أن يستهل العهد الجديد بنقض وعوده وزيادة الضرائب فى وقت هو فى حاجة إلى اجتذاب عطف الناس وقلوبهم. أضف إلى هذا أن انتشار القحط والوباء لم يكن ليسمح عمليا بزيادة الأعباء الملقاة على كاهل الفلاحين بل إن الأقرب إلى المعقول أن يعمل الفاتح فى هذه الحالة على تخفيض الخراج والتساهل فى الأداء حتى تمر الأزمة بسلام .
٣٦٠	٣ر٢٠٠ر٠٠٠ (١)	وهذا رقم معقول إذ استقرت الأحوال وهدأت الأمور ولهـذا نعتقد أن الأرقام التى ذكرها الـكتاب بصدد عامى ٣٥٨ هـ و٣٥٩ هـ تنطبق على عامى ٣٦٠ و٣٦١ هـ.
٣٦٢	٤ر٠٠٠ر٠٠٠ (٢)	وهـذا يمثل الضرائب التى جبتها الحـكومة فى أيام يعقوب بن كلس ويرجع

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٤٩

(٢) Abua Saleh: Churches and Monasteries of Egypt, p. 82.

السنة	المبلغ مقدرا بالدينار	ملاحظات

هـذا إلى التشديد فى الجباية حتى أنه استخرج فى اليوم الواحد نيف وخمسون ألف دينار. وهذا المثل الذى ذكره المقريزى يجب أن يؤخذ بمنتهى التحفظ على أنه يمثل تدقيق الحكومة فى جباية الأموال لا أنه يعتبر متوسط الاستخراج اليومى إذا لوصح هذا لبلغ الإيراد اليومى رقما هائلا لم يبلغه فى عهد من العهود .

ولنا ملاحظات أخرى على مبلغ الأربعة ملايين التى جبتها الحكومة فالمصادر التى بأيدينا تذكر أن إشراف يعقوب بن كلس على المسائل المالية وما تلا ذلك من التشديد فى الاستخراج كان فى عام ٣٦٣ هـ وعلى ذلك نعتقد أن المبلغ المذكور هو مقدار الجباية فى هذه السنة لا فى السنة التى قبلها . أضف إلى هذا أن المبلغ المشار إليه لا يمثل الإيرادات نفسها بل يشمل المتأخرات من السنوات السابقة كما تدل على ذلك عبارات المؤرخين فقد قال المقريزى فى هذا الصدد إن يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن طالبا الناس بالبواقى وتشددا فى هذا .

وأخيرا هناك ملاحظة جديرة بالاثبات ذلك أن الرجلين أبيا أن يقبلا إلا دينارا معزيا ولما كان الدينار الراضى هو الذى فى أيدى الناس فانهم كانوا يدفعون الخراج به

السنة	المبلغ مقدرا بالدينار	ملاحظات
		ولكن الحكومة أخذته منهم بثلاثة أرباع قيمته وفى هذا غبن عليهم وربح للحكومة.
	٣٠٠٠٠٠٠ر(١)	وقف الخراج على هذا الرقم أى لم ينقص عنه ومن المؤكد أنه كان يزيد عليه فى أيام العزيز بسبب تشديد الحكومة فى تحصيل الضرائب ولا ننسى أن عهد الخليفة العزيز بالله امتاز بالهدوء والسكينة ولم تتعرض البلاد فيه لأزمات اقتصادية عنيفة بسبب نقص النيل أو زيادته ولهذا فمن المحقق أن الحكومة كانت تجبى هذه المبالغ دون كبير عناء ودون أن يصيب الناس أى إرهاق.
	٣٤٠٠٠٠٠ر	وهو يمثل حالة الايرادات فى خلافة الحاكم بأمر الله وهذا رقم معقول إذا ذكرنا شدة حكومته ومهابتها فى نفوس الناس. وينبغى ألا يفوتنا أن الحاكم سامح الناس بكثير من المكوس المفروضة عليهم ولهذا فالضرائب العقارية تمثل أكبر نسبة فى هذا المبلغ
	١٠٠٠٠٠٠ر	وذلك أثناء وزارة اليازورى. ونعلم أن اليازورى كان من خير وزراء الشطر الأول من خلافة المستنصر بالله وأنه كان شديد الحرص على زيادة أموال الحكومة إلا أن الرقم المذكور ضئيل جدا ولهذا نرجح مع اليقين أن المليون دينار

(١) Abu Saleh: Churches and Monasteries of Egypt, p. 82.

السنة	المبلغ المقدر بالدينار	ملاحظات
		عبارة عن الفرق بين الايرادات والمصروفات.
٤٦٢	٦٠٠ر٠٠٠	أثناء الأزمة الكبرى وهذا طبيعي ولما كانت سنة ٤٦٢ هـ هي التي اشتدت فيها الأزمة لهذا نعتقد أن أل ٦٠٠ر٠٠٠ دينار هي مقدار الخراج في هذه السنة برغم عدم إشارة المصدر الذي اعتمدنا عليه إليها.
٤٦٦	٢ر٨٠٠ر٠٠٠	ونستبعد صحة الرقم لأن الأزمة الكبرى دامت من عام ٤٥٧ هـ إلى عام ٤٦٤ هـ ولهذا لم يمض على خلاص البلاد منها إلا عامان أما آثارها فظلت زمنا ولذلك لم تفق البلاد منها بعد.
٤٨٧	٣ر١٠٠ر٠٠٠	في وزارة بدر الجمالي ولنا أن نثق بصحة المبلغ فقد انقضت ٢٣ سنة على انتهاء الشدة العظمى واستطاع بدر الجمالي أن ينشر الأمن ويعيد الثقة إلى النفوس فأقبل الفلاحون على الزراعة. وقد ذكر أبو صالح الأرمني رقما آخر هو ٣ر١٦١ر٣٥٣ دينار قال إنه يمثل حالة الايراد في أيام ابن الكمال القاضي.
	٥ر٠٠٠ر٠٥٠(١)	ومتحصل الاهراء مليون أردب وهذا في وزارة الافضل بن أمير الجيوش ويلاحظ أن هذا المبلغ يشمل المكوس كذلك. وقد أوضحنا في الباب الذي عقدناه عن التجارة أن التجارة الخارجية لمصر

(١) ابن ميسر: أخبار مصر ص ٥٩

أخذت تنشط كثيرا وخاصة فى القرن السادس الهجرى (الثانى عشر الميلادى) ولهذا نرى أن الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى على التجارة كانت عنصرا هاما من عناصر الإيراد الحكومى(١) .

١ر٢٠٠ر٠٠٠ عينا خالصا بعد المؤن والكلف وذلك منذ مقتل الأفضل حتى عام ٥٤٠هـ . ويظهر أن الحالة المالية كانت حسنة وخاصة فى أيام الوزير المأمون البطائحي حتى أنه سامح الناس بما عليهم من المتأخرات . وزادت فى أيامه نفقات كثيرة خاصة بالكسوات والطراز والحفلات . وقد يقال إن تسامح الحكومة قد يكون راجعا إلى عجز الناس عن الدفع وهو اعتراض معقول ولكنا نعتقد أن أغلب ما سامحت به الحكومة عبارة عن البواقى منذ أيام الأزمة الكبرى وقد تضخمت هذه البواقى فكان من المستحيل عمليا جبايتها، كما أن فى إلغائها ترفيها عن الناس وتشجيعا لهم واجتذابا لقلوبهم الأمر الذى كان الوزير المأمون حريصا على نيله .

بعد ٥٤٠ هـ انحطت الجباية وذلك نتيجة للاضطراب

---

(١) ينبغى ألا ننسى أثر حفر خليج أبو النجا فى اصلاح مساحة واسعة من الأراضى فى شرق الدلتا الامر الذى أدى بطبيعة الحال الى زيادة الضرائب العقارية التى جبتها الحكومة

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٠

والفتن التى امتاز بها العهد الفاطمى الأخير.

وأغلب المبالغ التى أوردناها تعد مقياسا للسنوات التى تمتعت فيها البلاد بالرخاء وعظمت سلطة الحكومة المركزية كما كان الحال فى خلافة المعز والعزيز والحاكم وفى وزارات اليازورى وبدر الجمالى والأفضل والمأمون . ومما يدل على وفرة الأموال ماجدده وأنشأه العزيز من المبانى مثل قصر الذهب وجامع القرافة والغوارة وبستان الفردوس وقصور عين شمس (١) ، وماعمله بدر الجمالى من بناء سور القاهرة وما شيد من المناظر والجوامع فى أيامه وأيام الأفضل والمأمون . ومن الادلة كذلك على كثرة إيرادات الحكومة ما كان للفاطميين من جيش كبير وأسطول ضخم وما كانوا يدفعونه من رواتب عالية لكبار الموظفين . وأخيرا حياة الترف الشديد التى تجلت فى حفلاتهم فى الأعياد الدينية والقومية والتى تشهد بها تلك النفائس التى لا تحصى ويصعب على العقل الأخذ بها مما أخرج من خزائن القصور أثناء الشدة العظمى وقد وصفها الكتاب المعاصرون كمؤلف كتاب الذخائر وابن ميسر وأبو شامة والمؤرخون المتأخرون أمثال القلقشندى والمقريزي .

٣ — الجوالى

وهى الجزية التى كان أهل الذمة من اليهود والنصارى يدفعونها سنويا إلى بيت المال ، وكانت تجمع فى المدن من المشتغلين بالتجارة أو الصناعة وغيرهم . أما فى الريف فكانت تدخل فى الخراج أى الضريبة العقارية المفروضة على الأراضى .

وكانت الجزية فى أيام ابن مماتى أى فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى على ثلاث طبقات حسب ثروة الأفراد وهى ٤ دنانير ، ودينارات وأقلها دينار واحد وثلث وربع وحبتين . وكان يضاف إلى كل جزية درهمان وربع عن رسم المشد والمستخدمين(٢) ، وبلغ إيراد الجوالى عام ٥٨٧ هـ ١٣٠٫٠٠٠ دينار(٣) ، وهذا بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات قلائل ولهذا فالمبلغ السالف الذكر يصح اعتباره

---

(١) النويرى : نهاية الأرب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٤٤٩٢

(٢) قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٤١

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٨

مقياسا لما كان عليه الحال فى العصر الفاطمى .

ونعتقد أن الفاطميين وإن أبدوا تسامحاً مع المسيحيين واليهود إلا أنهم كانوا يحرصون كل الحرص على تحصيل هذه الضرائب منهم ، فقد ذكرت المصادر العبرية بصدد الكلام عن افتداء بعض الأسرى ما نصه ، « وجاءت سفينة من بيزنطة وعليها أسرى كثيرون ، فطلب أهل الإسكندرية المساعدة من أفراهام لعجزهم عن تدبير النفقات إذ الأوقات صعبة والضرائب ثقيلة»(١) ، وهذه العبارة توضح بجلاء أن التسامح الذى تمتع به أهل الذمة لم يتعد حرية العمل والنشاط الاقتصادى وممارسة الشعائر الدينية ، أما المسائل المالية فلا علاقة لها به .

٣ — المكوس

وهى الضرائب التى فرضها الولاة في العصور المختلفة خارجا عن العشر والزكاة وجزية أهل الذمة والخراج بمعناه الدقيق أي ضريبة الأراضى الزراعية . وكان فقهاء المسلمين والمؤرخون لا ينظرون إلى هذه الضرائب بعين الرضا لأنها فى نظرهم ضرائب غير قانونية تتنافى مع الشرع ، وكانوا يطلقون على هذه الضرائب وأغلبها من النوع الغير مباشر اسم المال الهلالى ، وقد عرفه المقريزى بأنه « ما يستأدى مشاهرة كأجر الأملاك المسقفة من الآدر والحوانيت والحمامات والأفران والطواحين وعداد الغنم والجهة الهوائية المضمونة والمحلولة » . وعن بعض الكتاب أحكار البيوت وربع البساتين التى يستخرج أجرها مشاهرة ومصايد السمك ومعاصر الشيرج والزيت فى المال الهلالى . وكان فى أبواب الهلالى جهات تسمى المعاملات وهى الزكاة والمواريث والثغور والمتجر والشب والنطرون والحبس الجيوشى ودار الضرب ودار العيار ، والجاموس وأبقار الحيس والأغنام والغروس والبساتين والأحكار والرباع والمراكب وما يستأدى من أهل الذمة غير الجوالى وساحل السنط والخراج والقرظ ومقدر الجسور وموظف الاتبان ومقرر البريد ومقرر البسط وعشر العرق وغير ذلك(٢) .

---

(١) Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 91.

(٢) الخطط جـ ١ ص ١٠٧

ويعتبر المسلمون ابن المدبر أول من فرض هذه الضرائب غير الشرعية ، فبدأ بالنطرون والكلأ والمصايد بعد أن كان استغلالها مباحا لجميع الناس . وكانت هـذه الضرائب تدعى فى أيامه المرافق أو المعاون وبلغت قيمتها مائة ألف دينار فى السنة . فلما تولى أحمد بن طولون أمر بإلغائها في جميع أنحاء الدولة(١) .

وذكر المقريزى أنها أعيدت فى أواخر أيام الدولة الفاطمية بسبب نقص الخراج(٢) وقال أبو شامة عن هـذه الدولة إنها وضعت المكوس على الناس(٣). إلا أن الواقع يخالف هذه الأقوال سواء بالنسبة لابن المدبر أو للفاطميين إذ تدل دراسة تاريخ مصر قبل الفتح العربى على أن البيزنطيين كانوا يفرضون الكثير من الضرائب غير المباشرة(٤).

وقد ذكر يحيى بن سعيد أن عيسى بن نسطوروس رسم أيام نظره رسوما جائرة وأحدث مكوسا زائدة على ما جرى الرسم بأخذه فحذف ابن عمار جميع ذلك ورد الأمور إلى ما كانت عليه(٥) . أضف إلى هذا أن المقريزى نفسه قال إن الحاكم بأمر الله أسقط رسوما بالساحل على أثر توليه الخلافة(٦) وبعبارة أدق بعد أن تخلص من سيطرة برجوان وجعل مقاليد الأمور فى يده .وقد أمر هذا الخليفة نفسه بابطال عدد آخر من المكوس فى سنوات ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ هـ (٧) وهذا بالطبع خلاف المكوس التى سبق لعيسى بن نسطوروس فرضها وألغاها ابن عمار. ولما قتل الحاكم قبضت ست الملك علي جميع الاقطاعات التى أقطعها وأعادت المكوس إلى ما كانت عليه قبل تسامحه بها(٨) . وهذه كلها شواهد ناطقة بوجود هذه الضرائب قبل خلافة الحاكم وأن الفاطميين بعد استيلائهم على مصر أبقوا

---

(١) الخطط جـ ١ ص ١٠٣ — ١٠٤

(٢) شرحه جـ ٥ ص ١١٤

(٣) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين جـ ١ ص ٢٠١

(٤) الدكتور حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى جـ ١ ص ٢٩٩

(٥) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٠٨

(٦) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٢٨٥

(٧) شرحه جـ ٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨

(٨) يحى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٣٧

علي ما وجدوه منها ولم يحاولوا إلغائها لأنها من موارد بيت المال الهامة .

أما قول المقريزى أنها أعيدت فى أواخر الدولة الفاطمية فينبغى أن يفهم على معنى آخر وهو أنها زيدت فى العصر الفاطمى الأخير من حيث نوعها ومقدارها وعددها .

ذكرنا ما فعله الحاكم من إبطال المكوس أكثر من مرة فماذا كان الدافع له على سلوك هذا المسلك ؟ من الجائز أن نزعة التصوف التى امتاز بها صاحب أعجب وأغمض شخصية فى حكام مصر هى التى جعلته يميل إلى العودة إلى أصول الشرع ، فيكتفى بجباية الضرائب الشرعية وحدها ولكن يعترض علي هذا أن نزعة التصوف لم تظهر عليه إلا بعد سنوات وعلى ذلك فللتوفيق يمكن عدم الأخذ بعبارة المقريزى وهى أن الخليفة أسقط مكوسا كانت بالساحل أثر توليه على ظاهرها ، وإنما على أنها تشمل ما ألغاه فى خلافته . ومن المحتمل أن هذا الإلغاء كان عملا سياسياً يراد به اجتذاب قلوب الناس ، وفى هذا قال يحيى بن معبد إن الحاكم أخذ يختلط بالعامة ويعمل علي اكتساب تأييدهم بعد إدعائه الألوهية فأمر بأسقاط بعض المكوس(١). ولكنا نعلم أنه ألغى الكثير من الرسوم قبل هذه المرحلة الحاسمة فى حياته . وهناك تعليل آخر ينحصر فى رغبة الخليفة فى تخفيف الأعباء عن الصناعة والتجارة مما كان كفيلا أن يؤدى إلى نشاطهما من جهة وإلى انخفاض أسعار السلع من جهة أخرى . فإن صح هذا الظن كان الحاكم سابقا لأوانه فى الأخذ ببعض مظاهر الحرية الاقتصادية . ولكنا لا نرجح نسبة هذه الآراء الحديثة إليه إذ حدثنا السلامى انه أعادها عام ٤٠٩ هـ(٢) إلا أن من المحقق إن ما ألغاه كان قليلا بدليل أن ست الملك فرضت من جديد ما سامح به الحاكم من الرسوم .

وفى العصر الفاطمى كثرت الضرائب غير المباشرة وزيد بعضها نظرا لاتضاع الخراج بسبب الضعف الذى اعترى الدولة والمنازعات بين كبار الموظفين والوزراء. فلما تولى صلاح الدين الأيوبى الامر أصدر أوامره بالغاء عدد كبير من المكوس فى القاهرة ومصر قدر المتحصل منها بمائة ألف دينار(٣) ، أما ابن إياس فيجعل

---

(١) التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٢

(٢) مختصر التواريخ « مخطوط » فى حوادث عام ٤٠٩ هـ

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٧٤ . المقريزى الخطط ج ١ ص ١٠٤

هذا الرقم يشمل غير هاتين المدينتين ويقول : أمر صلاح الدين باسقاط المكوس جميعها التى حدثت في أيام الدولة الفاطمية ، وكان قدر ما أبطله من المكوس فى كل سنة ما ينوف عن مائة ألف دينار(١) . وهنا يبدو التضارب بين الروايات وخاصة من حيث تقدير المبلغ فابن إياس جعلهماية ألف دينار ونعلم من غيره أن ما أبطلهأحمد بن طولون كان مبلغه ماية ألف دينار أيضا ، وفى الوقت ذاته يعترف المقريزى بزيادة الرسوم فى العصر الفاطمى كما أن الرحالة الاندلسى ابن جبير الذى زار مصر بعد سقوط الفاطميين بقليل تكلم على شناعة المكوس فى عهدهم بشىء كثير من المرارة المصحوبة بالفرح لما عمله صلاح الدين الأيوبى ، وهذا يدل على أن المكوس كان مقدارها ١٠٠ر٠٠٠ دينار . ولعل رواية أبى شامة — وهو معاصر للفاطميين تقريبا — أقرب إلى الحقيقة ، إذ قال عن أبى على « وأبطل صلاح الدين من المكوس والمظالم بديوان صناعة مصر مائة ألف دينار ،وما يستخرج بالاعمال القبلية والبحرية مائة ألف دينار(٢) .

وينبغى ألا يفوتنا ملاحظة أقوال المؤرخين عن صلاح الدين الايوبى فهم يذكرون أنه ألغى الرسوم كلها وهذا ما يجب أخذه بتحفظ لانه في الوقت نفسه كان أول من جبى الزكاة من التجار والحجاج حتى شكا من ذلك ابن جبير مر الشكوى ، كما ينبغى ألا نخدع كثيرا فنظن بالفاطميين أسوأ الظنون. حقيقة كانت المكوس فى أيامهم كثيرة ولكن فى نفس الوقت كان النشاط الصناعي والتجارى كبيرا أما الحملة عليهم من أبى شامة والذهبى والنويرى وغيرهم فمرجعها الخلاف المذهبى ولهذا لم يدع الكتاب السنيون فرصة للتشنيع عليهم إلا انتهزوها .

٥ — رسوم الصناعة والتجارة

وبمراجعة ما ألغاه صلاح الدين الايوبى (٣) نجده يشمل رسوما على المرافق التالية

---

(١) بدائع الزهور ج ١ ص ٦٨

(٢) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٧٤

(٣) فيما يلى بيان بهذه المكوس نقلا عن الخطط للمقريزى ج ١ ص ١٠٤ـ١٠٥
مكس البهار وعمالته ٣٦٤ر ٣٣ دينار مكس البضائع والقوافل ٩٣٥٠ دينار
منفلت الصناعة عن البز الوارد اليها ٥١٩٣ الصادر عن البضاعة بمصر ٦٦٦٦=

١ — الصادر والوارد من البضائع المختلفة سواء أكانت من الغلات الزراعية

= الأسواق المختلفة كأسواق الغنم والدواب والسمك والرقيق ونظن أن المقصود بهذا السمسرة ٣٠٠ الفندق بالمنية عن مكس البضائع ٨٥٦ رسوم دار القند ٣١٠٨

رسم الخشب الطويل والملح ٦٧٦ رسوم الفلت المنسوبة الى بلبيس والبورى ١٠٠

رسوم التفتيش بالبضاعة من البهار وغيره ٢١٧ ختمة ارمنت عن الوارد اليها ٦٧

فندق القطن ٢٠٠٠

سوق الغنم بالقاهرة ومصر والسمسرة وعبور الاغنام بالجيزة ٣٣١١ عبور الاغنام والكتان والابقار بالقنطرة ١٢٠٠

واجب ما يرد من الكتان الحطب الى الصناعة ٢٠٠ رسوم واجب الغلات كالحبوب الواردة الى الصناعة والمقس والمنية والجسر والتبانين ومفالت جزيرة الذهب وطمويه ومنية السيرج ٦٠٠٠ مكس ما يرد الى الصناعة من الأغنام ٣٦ الأغنام البيتونية ١٢ العرصة والسرسناوى والجيزه ومكس الأغنام ١٩٠

منفلت الفيوم عما يرد من الكتان من القبلة ومن البضائع الواردة من الفيوم وغيره ٤١٦٠

مكس الورق المجلوب الى الصناعة ورسم التفتيش ٢٠٠

الخفية بساحل الغلة والاقوات والرسائل ٧٦٨

فلت العريف بالبضاعة الصادرة ٢٠٠

رسم ابن المليجى ٢٠٠

مشارفة الجزارين ٢٤٠

منفلت الصعيد ١٦١

مكس الصوف ٢٠٠

دكة السمسار ٣٥٠

الحلفاء الواردة من القبلة ١٢٥

رسوم الصفا والحمراء ورسوم دار الكتان ٦٠

حماية الغلات بدار المقس ودار الجبن ١٤٠

خمس البرنية بالجيزة ٢٠

منفلت الغلات بمعدية جزيرة الذهب ١٠

واجب الحناء الوارد فى البحر ٨٠٠

مكس ما يرد من البضائع الى المنية ١٨٤

دار التفاح والرطب بمصر والعرصة ١٧٠٠ بالقاهرة

وارد الجبن ١٠٠٠

واجب الحلى الوارد من الوجه البحرى ١٠٢٠

خاتم الشرب والدبيق ١٥٠٠

نصف الموردة بساحل المكس ١٤

فلت التعريف بالصناعة وحملة البهار ٢١٦

الوتد والشرقية والطعم بدار التفاح ومنفلت القبلة بالتبانين والجسر ٣٥

الحلفاء الواردة على الجسر ومعدية المقياس ١٠٠

تل التعريف بالبضاعة ٢٨

رسوم الحمام بساحل الغلة ٥٣٤

واجب الحلفاء والقضاب ٦٣

مساحة شطانوف البرانية ٢٠,٠

والمنتجات الصناعية أم السلع الاجنبية وأمثلة هذه البضائع الكتان والحبوب والقطن والبهار .

(٢) رسوم تفرض على البائعين مقابل استخدام الأماكن المخصصة لهذا الغرض

(٣) أعمال البيع والشراء

(٤) التاجر والمصانع والمخازن والتفتيش على المصانع وكانوا يفرضون رسوما على الآلات نفسها فى محال الغزل والنسيج .

سوق السكريين	٥٠	رسوم شمة الجملى بالشارع وسوق وردان	١٩
واجب الفحم الوارد الى القاهرة	١٠	معدية الجسر بالجيزة	١٢٠
سمة البقرى	٤٠	السمة بدار الدباغ	١٩
سمسرة الحبس الجيوشى	٣١٢	دكان الدهن ومعصرة السيرج والخل بالقاهرة	٥٠٠
الخل الحامض وما معه	٤٠٥	بيوت الغزل والمصطبة	٣٥٠
رسوم الدلالة	٣٠٠	سوق السمك بالقاهرة ومصر	١٢٠٠
ذبائح الأبقار	١٠٠٠	سمسرة الكتان	٣٠٠
رسوم حماية الصناعيين	٤٠٠	مربعة العسل	٢٣٢
معادى جزيرة الذهب وغيرها	٣٠٠	خاتم الشمع بالقاهرة	٣٦٠
مكس دكة الدباغ	٨٠٠	زريبة الذبيحة	٧٠٠
سوق الرقيق	٥٠٠	معمل الطبرى	٢٤٠
سوق منبويه	٨٦٤	ذبائح الضأن بالجيزة ورسوم ساحل السنط	١٠
شخ السمك	٥	تنور الشوف	٢٠٠
نصف الرطل من بطائخ السكر	١٣٥	خاتم الحلى	١٢٠
سوق الدواب بالقاهرة ومصر	٤٠٠	سوق الجمال	٢٥٠
قبان الحناء	٣٠	واجب طاقات	٣٦
منقلت الخام بالقشاشين	٣٣	أنسولة القصار	٤٠
أعوان المراكب المنشاة والخضر	٣٦	بيوت الفروج	٣٠
الشعر والطارات	٤	رسم الضيع والحرير	٣٣٤
وزن الطفل	١٤٠	معمل الموز	٨٤
الفاخوريات بالقاهرة ومصر	٢٣٦		

(٥) رسوم السفن بساحل النيل .

(٦) حراسة الغلات وغيرها من السلع مما كان يصل إلى شاطىء النيل .

(٧) المسالخ والذبح وكذلك الأماكن التى تحفظ فيها الحيوانات المعدة للذبح .

(٨) السمسرة عن عمليات البيع والشراء إذ كان المفروض أن كثيرا من هذه العمليات لابد أن تتم على أيدى سمسار معترف به من قبل الحكومة .

(٩) المعديات من والى مصر من الجهات المجاورة .

(١٠) استعمال الميزان المسمى بالقبان .

وهكذا فرض الفاطميون الرسوم على الصناعة والتجارة والمواصلات. ولاشك أن هذه الضرائب غير المباشرة لم تكن فى صالح الاقتصاد الأهلي ولا فى صالح المستهلكين إذ تؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار السلع تبعا لذلك ، كما كانت عقبة في سبيل نشاط التجارة الداخلية وقد ذكر المقريزى أن ما اسقط صلاح الدين وسامح به لعدة سنين آخرها سنة ٥٦٤ هـ مبلغه يزيد على نيف ومليونى دينار ومليونى أردب (١) ومعنى هذا أن هذه المكوس كانت عامة بالقطر المصرى كله يدفعها الشعب إما غلة وإما عينا .

وكانت الرسوم على الصناعة ثقيلة كما قال المقدسى فى كلامه على تنيس وضرب لذلك مثلا أنهم كانوا يأخذون الضرائب على النسيج بمعدل دينارين على الزق وعند خروج المنسوجات من المدينة (٢). ولا بد أنه كانت هناك رسوم أخرى غير ما الغاه صلاح الدين الأيوبي فقد ذكر النويرى أن الحاكم بأمر الله سامح بمكس الفقاع وكان مبلغه فى الشهر الواحد ٧٠٠ دينار (٣) أى ٨٤٠٠ دينارا فى السنة فكأن صناعة الخمور لم تعف من الرسوم. ويلاحظ أن الضرائب على الصناعات كانت تشمل المواد الأولية وأماكن الصناعة والآلات المستعملة والصناع والمنسوجات نفسها ونقلها وخروجها من البلدة ودخولها اليها . وقاست التجارة من رسوم على المتاجر والبيع

---

(١) الخطط جـ ١ ص ١٠٥

(٢) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٣) النويرى : نهاية الارب « مخطوط » جـ ٣٦ ص ٦١

والشراء واستخدام الأسواق والوزن والسمسرة والتفتيش على المحال التجارية ونقل البضائع وغيرذلك .

وكانت هذه الرسوم تدفع الى بيت المال في القاهرة أما فى الأرياف فنعتقد أنها كانت تدفع الى السلطات المحلية للمساعدة على القيام بنفقات الادارة . وفضلاعن هذه المكوس كانوا يفرضون غيرها على مرافق أخرى متنوعة .

الرسوم الجمركية :

وكانت تؤخذ على البضائع الأجنبية وكان مايدفعه تجار الروم يتراوح بين ١٠ ٪ و٢٠ ٪ و ٣٥ ٪ من قيمة السلعة أما الضرائب على الصادرات نفسها فأقل من هذا وكذلك كان تجار المسلمين يدفعون نسبة أقل . وكانت الأماكن التى تجبى فيها الرسوم الجمركية دمياط وتنيس ورشيد وعيذاب وأسوان والاسكندرية ، وكذلك مدينة مصر بشأن البضائع الواردة برا من بلاد الشام والحجاز والمغرب . ومن أماكن الجباية أسيوط إذ منها تبدأ القوافل فى الغالب الى بلاد السودان . وذكر المقدسى أيضا الفرما والقلزم والأولى خاصة بمراكب بلاد الشام وقدر الجغرافى المذكور الضريبة فى بلاد القلزم بدرهم على كل حمل (١) ولا بد أن تحول التجارة الشرقية إلى عيذاب وموانى النيل الأوسط قلل من أهمية القلزم ومن مبلغ الرسوم التي كانت تجبى منها .

وكانت أهم مراكز الجباية فى الحقيقة الاسكندرية لأنها باب مصر الشمالى ، ثم عيذاب التي تصل اليها البضائع من بلاد العرب والحبشة وساحل افريقية الشرقى وآسيا الوسطى والشرقية . وقد بلغ المتحصل من ثغر الاسكندرية عام ٥٨٧ هـ أى بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات قلائل ٢٨٫٦١٣ دينار (٢) ولم تكن أسوان لتقل شأنا عن غيرها لأنها ثغر النوبة ونهاية أهم طريق للقوافل والبضائع الواردة من عيذاب وقد بلغ ايراد الرسوم الجمركية فيها سنة ٥٨٥ هـ ٢٥٫٠٠٠ دينار (٣) ويمكن اعتبار

---

(١) أحسن التقاسيم ص ٢١٣

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٩

(٣) « ج ١ ص ١٩٨

هذه الأرقام تمثل الحالة فى أواخر العصر الفاطمى حين اتسع نطاق التجارة . بل ربما كان المتحصل من الرسوم الجمركية في أيام الفاطميين أكثر من هذا نظرا لحياة الترف التي امتاز بها هذا العصر مما استدعى الاكثار من استيراد السلع الشرقية .

وينسب الكتاب المسلمون الى ابن المدبر فرض الرسوم على المراعى بعد أن كانت مباحة لجميع طوائف الناس وأنشأ لذلك ادارة خاصة حظرت علي الناس ابتياع المراعى أو استخدامها الا باذن الديوان(١) وكانت المصايد تدعى فى أيام ابن المدبر خراج مضارب الاوتاد ومغارس الشباك وكان لديه مشد وشهود وكتب يرسلهم الى مختلف البرك والبحيرات وأماكن الصيد مثل خليج الاسكندرية وبحيرتها وبحيرة نستراوة وثغر اسوان(٢). ويمكن أن نضيف الى ذلك بحيرة المنزلة وبطبيعة الامر كانت الحكومة المركزية فى القاهرة ومصر والسلطات المحلية فى الأقاليم تتناول رسوما على صيد الاسماك من النيل وبيعها فى الاسواق .

٦ — الارباح الناتجة من الاحتكار والاتجار

ذكرنا من باب التجارة كيف احتكرت الحكومة الفاطمية كثيراً من السلع كما كانت تتاجر لحسابها فى بعض ما تستورده من الخارج ، وقد كان هذا العمل مصدر إيراد طيب للحكومة ، ومن ذلك أنها احتكرت استخراج معدن الشب وبيعه فكان يسلم المستخرج منه إلى الديوان ، وبلغ المحصول السنوي من هذه المادة ١٢٫٠٠٠ قنطاراً ، وكانت تبيعه لتجار الروم بسعر يتراوح بين أربعة وستة دنانير للقنطار وتخص السوق المحلية بمبلغ ضئيل هو ٨٠ قنطارا تباع بسعر أعلى(٣) ، فاذا

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٧

(٢) شرحه ج ١ ص ١٠٧

(٣) كانت الحكومة تنفق ثلاثين درهما على استخراج القنطار أى ما يقرب من دينارين فكان صافى الربح لايقل عن أربعين ألف دينار فى السنة (ابن مماتى - قوانين الدواوين) « طبعة الدكتور ع.س. عطيه » ص ٣٢٨ — ٣٢٩ - المقريزى ج ١ ص ١٠٩

قدرنا متوسط ثمن بيع القنطار خمسة دنانير كان الإيراد السنوى حوالى ٦٠٫٠٠٠ دينار أما نفقات الاستخراج فلم تكن كبيرة فى ذلك الوقت نظرا لانخفاض مستوى الأجور . ومن المواد التى أدخلها ابن المدبر في الديوان النطرون ، وكان المستخرج منه نحو ٣٠٫٠٠٠ قنطار فى السنة ، وقد اتبع الفاطميون مبدأ التضمين بالنسبة إلى النطرون وبلغ الضمان إلى نهاية عام ٥٨٥ هـ ١٥٫٥٠٠ دينار(١) .

وكان الديوان يستولى من أخشاب الحراج على حاجة الأسطول الحربى والسفن التجارية والمطابخ بالقصور ويبيع الباقي للتجار وغيرهم وكذلك كان يبيع محصول القرظ وهو ثمرة شجرة السنط . أضف إلى هـذا أنهم كانوا يصنعون عدداً من المراكب فى دار الصناعة لبيعها . ولا يفوتنا كذلك أن نذكر أنهم كانوا يتناولون رسوما فى ساحل السنط بمدينة مصر عن الأخشاب التى تصل إليها . وإذا ذكرنا المساحة الواسعة التى شغلتها الغابات فى العصر الفاطمى أمكن أن ندرك مبلغ الايراد الذى كان يحصل عليه بيت المـال من هذا الاحتكار .

وأنشأ الفاطميون المتجر وهو مكان لخزن بعض السلع تشتريها الحـكومة ثم تبيعها وتربح من الفرق بين ثمنى الشراء والبيع . وكان الأصل فيـه خزن الغلال ولـكن الوزير اليازورى أشار بانشاء متجر لخزن الخشب والحـديد والصابون والرصاص والعسل واستمر الحال على ذلك حتى نهاية عهد الفاطميين(٢) ،

وكانت الحـكومة الفاطمية تملك عدداً كبيراً من الحوانيت والخانات والمخازن والقياسر والأفران والحمامات فى مصر والقاهرة وغيرهما من المدن الـكبرى . وقد ذكر ناصر خسرو أن عدد الحوانيت فى كل من القاهرة ومصر مما امتلـكه السلطان عشرون ألفا وعدد كبير منها مؤجر بسعر عشر دنانير مغربية فى الشهر ولا يوجد دكان يقل إيجاره عن دينارين(٣) . وإذا كنا نقبل الرقم الخـاص بعد الحوانيت وعلى الأخص في مدينة مصر لا القاهرة فان مسألة الإيجار فيها نظر .

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٩ — ١١٠

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٩

(٣) Sefer Nemeh, p. 127.

إذ لو قدرنا متوسط الإيجار الشهرى بخمسة دنانير لكان المتحصل السنوى فى الفسطاط وحدها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ دينار وهو غير معقول إذا قيس بمستوى الأجور وبما ذكرته أوراق البردى من أن إيجار الدكان كان ثلاثة دراهم .

ولعل الرحالة الفارسي قصد التقدير بالدراهم فدفعه حماسه إلى جعله بالدنانير وعلى كل حال فيجب التحفظ الشديد فى هذه الأرقام التى أوردها عن الحوانيت والايجار فهو لم يتحر على ما يبدو الدقة فى التقدير ولم يعتمد على سجلات رسمية وإنما هى أخبار تسقطها من هنا وهناك وقيدها فى كتابه . ومن الغريب ما نلاحظه من تشابه الارقام المتعلقة بعدد الحوانيت فى كل من مصر والقاهرة مع الفارق الكبير بين نشاط كل منهما التجارى والصناعى .

وذكر ابن ميسر أن الوزير المأمون البطائحى بنى داراً واسعة ليتفرج الناس فيها عند كسر السد بخليج القاهرة وذلك بالكراء(١) ، فان الفاطميين لم يدعوا فرصة لزيادة مواردهم المالية إلا انتهزوها .

أما الاحكار فكانت أجرة مقررة على ساحات دائرة أو كانت حين استئجارها وعمرت مساكن أو بساتين ثم أبقيت بأيدى أصحابها مقابل الاجرة(٢) التى تدفع لبيت المال .

٧ — موارد أخرى لبيت المال

وكانت هناك أبواب إيراد أخرى ولكن المتحصل منها يختلف من وقت لآخر ومن هذا النوع المواريث والأحباس .

أما المواريث فهى الاموال التى يموت عنها أربابها بلا وارث شرعى فتؤول إلى بيت المال فان كانت من المبانى أو الاراضى الزراعية أجرتها الحكومة ويلاحظ أن كثرة المجاعات والاوبئة كانت من الاسباب التى تجعل إيراد المواريث شبه ثابت وكانت مبالغ المواريث تزداد فى أيام الاوبئة ولا شك أن أموالا ضخمة منقولة وغير منقولة آلت ملكيتها إلى بيت المال خلال الازمة الكبرى (٤٥٧ — ٤٦٤ هـ)

---

(١) أخبار مصر ص ٦٤

(٢) ابن مماتى : قوانين الدواوين «لناشره الدكتور ع .س . عطية» ص ٣٤٢

فى خلافه المستنصر بالله . وقد حاول الوزير الافضل إصلاح حال المواريث فافرد أموالها ومنع من أخذ شىء من التركات وأمر بحفظها لاربابها ورفض أن يضم التركات التى لم يطلبها مستحق إلى بيت المال(١) .

وكان للاحباس ديوان قائم بذاته لتدبير أموالها وكانت عادة الديوان الانفاق من إيرادات الاوقاف على المصالح الخيرية وطوائف المستحقين وإضافة الباقى الى بيت المال وقد ضمنت أموال الاحباس فى عام ٣٦٣هـ بمبلغ مليون ونصف مليون درهم(٢) أى ما يقرب من مائة ألف دينار .

ويدخل فى هذا الباب الحبس الجيوشى وكان فى البر الشرقى بهتين والأميرية والمنية وكانت تسجل هذه النواحى بعين . وفي الغربى سفط ونهيا ووسيم وهذه النواحى جميعا حبسها بدر الجمالى على عقبه هى والبساتين فى ظاهر باب الفتوح فلما مات وطال العهد عليها أخذ الوزراء فى استئجارها بأجرة يسيرة(٣) الأمر الذى كان يعود عليهم بالفائدة الكبيرة .

وكانت الحكومة تؤجر أراضى الحوز التى تعد ملكا للدولة إلى الفلاحين إما بمبلغ معلوم وإما بطريقة المقاسمة حسب التقاليد المرعية فى البلاد . وكانوا أحيانا يقطعونها لكبار رجال الدولة مقابل ايجار وفى الحالة الأخيرة لم تكن فائدة بيت المال منها كبيرة .

٨ — موارد وقتية

جرت عادة بعض الخلفاء الفاطميين على مصادرة ثروات من يسخطون عليهم من الأمراء والوزراء والقواد وغيرهم من كبار رجال الدولة بل كثيراً ما كانوا يستولون

---

(١) ابن ميسر أخبار مصر ص ٥٩

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٩٥

(٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين (لناشره الدكتور ع. س. عطية) ص ٣٣٧ — ٣٣٩

المقريزى : الخطط ج ١ ص ١١٠

على أملاكهم بعد موتهم أو قتلهم فلما قبض على عيسى بن نسطوروس لم يعد إلى عمله إلا بعد أن دفع مبلغاً كبيراً لبيت المال . وقد أكثر الحاكم بأمر الله من مصادرة رجال الدولة حتى أنه قبض على سائر عقار والدته وأخته وحرمه وعماته وخواصه من النساء وأملاكهن وسائر إقطاعهن من الآدر والحمامات التي بمصر والقاهرة(١) وبذا لم يسلم حتى أفراد الأسرة الحاكمة من هذا العمل . ولما بدأت سياسة الاضطهاد نحو أهل الذمة امتدت يده إلى أموالهم وأملاكهم واستولى على أوقاف الكنائس والديارات الحديثة والضيقة(٢) . وبعد القبض على الوزير المأمون فى ١٤ رمضان سنة ٥١٩هـ تفرغ الآمر لنفسه وأقام صاحبي ديوان أحدهما جعفر بن عبد المنعم والآخر سامرى يقال له أبو يعقوب إبراهيم ومعهما مستوف يعرف بأبي نجاح كان راهباً ثم تحكم فى الناس وتمكن من الدواوين فابتدأ فى مطالبة النصارى فى جهاتهم بالأموال وحملها أولا فأول ثم أخذ فى مصادرة بقية المباشرين والعاملين والضمناء والعمال وقيل إن الذي احتاط عليه من أملاك المسلمين ٢٧٢٫٠٠٠ دار وحانوت وأرض بأعمال الدولة(٣). ويبدو من كلام ابن ميسر أن الآمر كان قبيح السيرة مبالغاً فى ظلم الناس وأخذ أموالهم واغتصاب أملاكهم(٤). ويظهر أن سياسة المصادرة كانت ترجع إلى أسباب مختلفة منها سياسية وهي إضعاف شوكة كبار الأمراء والوزراء وغيرهم كما كان يفعل الحاكم، أو دينية كالانتقام من أهل الذمة ارضاء للمسلمين (٥) والشعور العام ، ولكنا نرى أن الرغبة فى الحصول على الأموال وخاصة فى أوقات تناقص الايرادات ربما كانت من الأسباب التي دفعت الخلفاء إلى هذا العمل .

وحدثتنا الوثائق العبرية المعاصرة للفاطميين أن الموانى المصرية فى ذلك العصر كانت تفتح أبوابها للقرصان المسلمين حتى يتمكنوا من بيع الأسرى من النصارى واليهود . وكانت الجالية الاسرائيلية فى مصر تفتدى أهل ملتها وكان سعر افتداء الاسير

---

(١) يحى بن سعيد : التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩٤ — ١٩٥
(٢) شرحه ص ١٩٣ . المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٤٩٥
(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٧١
(٤) صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٦٩ — ٣٧٠ المقريزى . الخطط ج ٢ ص ٢٩١
(٥) أخبار ص مصر ٧٣

٣٣ديناراً وثلث دينار(١) وكانت الحكومة تتقاضى رسوما عن هذا فقد جاء فى خطاب أن الجالية دفعت ٢٤ ديناراً لافتداء امرأة يهودية فضلا عن ضريبة الحكومة (٢). ونظراً لانتشار القرصنة فى تلك الأيام كانت الحكومة تستغل هذا الأمر للحصول على بعض المال .

ولما ولى الصالح طلائع بن رزيك الوزارة فرض الأموال على المستخدمين بالدولة والأمراء وباع ولايات الأعمال بأسعار مقررة وجعل مدة كل متول ستة أشهر وكانت هذه الاتاوات تعرف باسم البراطيل(٣) . ولا نظن أن هذا الوزير أول من استحدث هذا الأمر فقد كان الديوان يلغى عقود الضمان إذا تقدم أحد بمبلغ أكبر مما دفعه الضامن الأول كما سبق أن أوضحنا ذلك وهذا العمل لا يختلف فى جوهره عما عمله طلائع ابن رزيك من حيث بيع الوظائف لمن يدفع فيها أعلى ثمن

---

(١) Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 87.

(٢) Ibid, p. 91.

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١١١ وج ٢ ص ٢٩٤

أبواب المصروفات

من أشق الأمور على الباحث فى المسائل المالية فى العصر الفاطمى أن يحصل على إحصاء منظم دقيق يبين مصروفات الدولة ووجوه إنفاقها . ويرجع هذا إلى أسباب مختلفة فالسجلات الرسمية التى كان يمكن أن يعتمد عليها لم تصل إلينا أو ربما لم تكن لديهم ميزانيات بالمعنى المعروف اليوم ولكنا نستبعد ذلك إلى حد ما فقد كانت الدواوين المختلفة تقدم استيمارات خاصة تشتمل على نفقاتها . ومن جهة أخرى لم يهتم المؤرخون بهذه الناحية الجديرة بالعناية وكل ما أوردوه لنا عن هذا العصر بيانات مبعثرة ناقصة عن رواتب كبار الموظفين وغيرهم فى العاصمة من المتصلين بخدمة الخليفة والعمل فى القصور . وكذلك أوردوا لنا أرقاما عن بعض أبواب النفقات فى المناسبات السنوية كالكسوة فى الأعياد الدينية والقومية وما كان ينفق على بعض خزائن القصور دون تفصيل لماهية هذه النفقات أو مبلغ اختلافها من عام إلى آخر . أضف إلى هذا أنهم لم يعنوا بتقييد ما كان ينفق منها على الأعمال العامة كبناء القصور والمبانى الحكومية وصيانتها وأعمال الرى وطرق المواصلات وما إلى ذلك . كما أنهم أغفلوا توضيح حالة موظفي الأقاليم من الولاة ومن دونهم وهل كانوا يتناولون مرتباتهم من ديوان بيت المال المركزى أم كانوا يأخذونها من الهيئات الاقليمية . كل هذه مسائل لم يحاولوا أن ينيروا لنا السبيل إلى بحثها ودراستها والحكم عليها ومبلغ سدادها وقيمتها . وسنحاول أن نحلل بعض أبواب المصروفات فى هذا العصر بما استطعنا الحصول عليه من مادة نعترف أنها ناقصة إلى حد كبير .

١ — الرواتب

ونبدأ بذكر رواتب الوزراء وحواشى الخليفة وكبار الموظفين ومن دونهم (١)

---

(١) راجع بشأن هذه البيانات : ا — القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٥ — ٥٣٧
ب — المقريزى : الخطط ج ١ ص ٣٩٨ — ٤٠٣

ثم نعقب على ذلك بما يتراءى لنا من ملاحظات على الرواتب ونظام دفعها :

الوزير	المبلغ مقدراً بالدينار	
	٥٠٠٠	(ا) في السنة وهو ما يعطى له نقداً
أو	٣٠٠٠	كما قال ابن المأمون وتفصيلها كالآتى :
		١٠٠٠ دينار ما هو على حكم النيابة
		١٥٠٠ « ما هو على حكم الراتب
		٥٠٠ « لمائة غلام كل منهم خمسة دنانير
		(ب) رواتب أخرى متنوعة
١ —	٣٠٠ — ٢٠٠ دينار	لمن يليه من ولد أو أخ
٢ —	٥٠٠٠٠	من الإقطاعات
		ويلاحظ أن هذا الرقم كان يختلف بحسب منزلة الوزير من الخليفة أو تبعا لقوته وسلطانه . وقد جعل الخليفة العزيز لوزيره يعقوب بن كلس إقطاعات كل سنة بمصر والشام مبلغها ٣٠٠٠٠٠ دينار
٣ —	٢٠٠٠٠ أردب	من القمح والشعير فلو قدرنا أن ثمن الأردب ربع دينار كان المطلق للوزير حوالى ٥٠٠٠ دينار من الغلال كل سنة
٤ —	٨٠٠٠ رأس	من الغنم برسم مطابخه ساقة من المراحات وهذا خلاف الحيوان والأحطاب
٥ —		مقرر كسوة الوزراء فى العيدين وفصل الشتاء والصيف والمواسم كعيد الغدير وفتح الخليج وغرة شهر رمضان وأول العام وغير ذلك .

حواشي الخليفة ويبلغ عددهم أكثر من ألف نفس

المبلغ في الشهر مقدرا بالدينار	أرباب الوظائف
١٠٠	صاحب بيت المال
١٠٠	حامل الرسالة
١٠٠	زمام الاشراف الأقارب
١٠٠	صاحب المجلس
	(وتهبط رواتب من دون هؤلاء إلى عشرة دنانير)
١٠٠	لاثنين من أطباء الخاص يتناول كل منهما خمسين دينارا
١٠	لكل طبيب آخر من المقيمين بالقصر
١٥٠	كاتب الدست الشريف
٣٠	لكل واحد من كتابه
١٢٠	صاحب الباب
٧٠	حامل السيف
٧٠	حامل الرمح
٥٠ ـ ٤٠ ـ ٣٠	بقية الأزمة على العساكر والسودان
١٠٠	قاضي القضاة
١٠٠	داعي الدعاة
٢٠ ـ ٥٠	لكل واحد من قراء الحضرة
٢٠ ـ ١٠	« « « خطباء الجوامع
٢٠ ـ ١٠	« « « الشعراء

أرباب الدواوين ومن يجرى مجراهم

٧٠	متولى ديوان النظر
٥٠	« « التحقيق
٤٠	« « المجلس

obeikandl.com

٣٥	صاحب دفتر المجلس
٥	كاتب دفتر المجلس
٤٠	متولى ديوان الجيوش
٣٠	الموقع بالقلم الجليل
١٠ – ٧ – ٥	لكل معين فى المجالس والدواوين . وكان في ديوان المجلس مثلا معين أو معينان وكتاب . وكان تنظيم الدواوين الأخرى على هذا النمط . ويشتمل كل ديوان على عدد من الخدم والفراشين .
٥٠	لكل من المستخدمين فى ولاية القاهرة ومصر
٢٠–١٥–١٠– ٥	لكل من الحمالة بالأهراء والمناخات والجوالى والبساتين والأملاك وغير ذلك .

فراشو القصور :

وهم يرسم خدمتها وتنظيفها خارجا وداخلا ونصب الستائر والمناظر خارجا عن القصر وهم قسمان :

من ٣٠

(ا) خاص برسم خدمة الخليفة وعدتهم ١٥ رجلا منهم صاحب المائدة وحافى المطابخ إلى ما حولها لكل واحد منهم

(ب) الرشاشون داخل القصر وخارجه ولهم عرفاء ويتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة .

١٠ – ٥

صبيان الركاب .

كل شهر لكل واحد منهم وعدتهم ٣٠٠ رجل ووظيفتهم حمل السلاح حول الخليفة فى المواكب وكانت عدتهم تزيد على ألفين ولهم ١٢ مقدما منهم مقدم المقدمين وهو صاحب الركاب اليمنى.

٥٠	لكل مقدم فتكون جملة رواتبهم الشهرية ٦٠٠ دينار
١٥ ـ ١٠ ـ ٥	للصبيان حسب طبقاتهم الثلاث وإذا جعلنا متوسط راتب الواحد عشرة دنانير لكان المقرر لهم سنويا حوالى ٢٤٠٠٠ دينار وقد يقل المبلغ عن هذا الرقم إذ كان عدد أصحاب الوظائف الصغرى أكبر ممن أعلى منهم .

وقد أغفلت البيانات السابقة الذكر التى أوردها كل من المقريزى والقلقشندى وغيرهما عددا كبيرا من الموظفين وأرباب الرواتب ومن هؤلاء نذكر :

١ — ولاة الأقاليم وحكام النواحى ومتولى بعض الدواوين العامة والمحلية كدواوين الثغور والجوالى وأسفل الارض والصعيد ومشارفو الاسكندرية والثغور والصعيد الأعلى وغيرهم .

٢ — المحتسب وصاحب البريد وناظر الطراز ومن يعملون معهم من النواب والأعوان ، وكان ناظر الطراز يتناول راتبا شهريا قدره ٧٠ دينارا ونائبه ٢٠ دينار(١)

٣ — حماة الخزائن بالقصور أو متوليها ومن معهم من المشارفين والكتاب ومن دونهم .

٤ ـ القضاة ومهندسو القصور والموظفين المشرفين على الجسور العامة والمقياس وغير ذلك من المنشئات العامة .

٥ ـ مقدمى الأسطول ورجاله وأمناء الراكب وقواد الجيش وضباطه وجنوده

٦ ـ أرباب الرواتب المستقرة من ذوى النسب والبيوتات والضعفاء والصعاليك من الرجال والنساء

٧ ـ المتفقهين والقراء والمؤذنين في المساجد والمشاهد وغيرهم من العمال والخدم وقد بلغ استيمار هؤلاء فى مصر والقاهرة(٢)

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٧٠

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٣٩٨ـ٣٩٩

٧١٧٣٧	ديناراً وثلثين وربع سنة ٤٠٦ هـ (نقلا عن كنز الدرر)	
١٢٠٠٠	»	أيام الوزير الأفضل (نقلا عن ابن المأمون)
١٥٠٠٠	»	أيام الوزير المأمون (نقلا عن ابن المأمون)

ملاحظات عامة :

من البيانات السابقة يسترعى نظرنا ارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة إلى أسعار السلع وخاصة المواد الغذائية فى ذلك العصر كما كانت لاتتناسب مطلقا مع مايتناوله العمال والصناع من أجور كما يتضح من الموازنة بين رواتب صغار الموظفين وأجور الصناع والعمال الزراعيين كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، وهـذا فى الواقع عيب الحكومات الاستبدادية حيث يذهب جانب كبير من إيرادات الدولة إلى الموظفين أو ينفق فى سبيل اصطناع الأنصار والاتباع ومظاهر الترف وغير ذلك .

أضف إلى هذا أن الراتب النقدى أو الجامكية (١) لم يكن كل ما يدفع للمستحق بل كان أرباب الرواتب يتناولون أشياء كثيرة يختلف مقدارها ونوعها حسب طبقاتهم ومراكزهم التى كانوا يشغلونها . ويظهر أن الراتب المقرر لكل واحد من هؤلاء كان يدفع جزء منه نقدا ويدفع الآخر مما يلزم الناس فى حياتهم من مأكل وملبس (٢) وأهم هذه الرواتب غير النقدية نلخصه فيما يلى :

١ ـ كانت الأقوات من الغلال تطلق من الاهراء لأرباب الرتب والخدم وأرباب الصدقات والجوامع والمساجد . وكان من هذه الخازن أيضاً جرايات العبيد والسودان

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٧٠ ـ ٤٨٧ والجامكية مشتقة عن الفارسية (جامكى من جامه أى ثوب) وكان المقصود بها فى الأصل النقود اللازمة لشراء الثياب ثم صارت تطلق على الاجر أو الراتب وبخاصة الذى كان يتناوله الاجناد ممن لم يعطوا شيئا من الأرض . (دوزى : الفاموس ج ١ ص ١٦٨)

(٢) ويقول ابن أبى طى إنهم كانوا يخرجون الكسوات لرجالهم « ويقسمون لهم بجميع ما يحتاجون اليه من نفيس المطعومات والمشروبات وكانت تصرف الرواتب من دار التوابل وغيرها (المقريزى الخطط ج ١ ص ٤٠٩ و ٤١٣ و ٤٧٢)

ورجال الأسطول وغير هؤلاء من طوائف المرتزقين .

ب ـ رواتب من اللحم أما الوزراء وكبار الموظفين فكان لهم أعداد معينة من الغنم والماشية برسم المطابخ كما رأينا عند ذكر راتب الوزير .

جـ ـ وكانت خزائن دار افتكين تحتوي على شمع شيرج وفستق وعسل وسكر وقند وشيرج وزيت وينفق منها للمستخدمين وأرباب التوقيعات من الجهات وأرباب الرسوم من أرباب الشهر.

د ـ كانت هذه الرواتب ـ خارجا عن الجامكيات ـ تعطى لأربابها مشاهرة(١) أو مياومة فقد كان لمتولى دار الضيافة نصف قنطار من الخبز كل يوم(٢) .

هـ ـ ولكبار الموظفين الرواتب من العليق والاتبان .

و ـ وكان يعطى لأرباب الرواتب الكسوة وأول من بدأ هذه السنة الخليفة المعز لدين الله فكانوا يخرجون من خزائن الكسوة إلى جميع خدمهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم من صغير وكبير ورفيع وحقير كسوات الصيف والشتاء من العمامة إلى السراويل وما دونه من الملابس والمناديل من فاخر الثياب (٣) وفضلا عن هذا كان أهل الوزراء وغلمانهم تصرف لهم الجامكيات والجرايات كما كان الوزراء وبعض رجال الدولة ينعم عليهم بالاقطاعات لاستغلالها فهى اذن راتب إضافى كبير

٢ ـ الجيش والاسطول

ذكر المقريزى أن مقرر الأنزال فى الشهر الواحد أيام المستنصر بالله ٢٨٠٠٠(٤) أى أن ما كان ينفق عليهم فى السنة بلغ ٣٣٦٠٠٠ دينار . وقد كانت عدة العبيد السودان فى عهد هذا الخليفة ٥٠٠٠٠(٥) وكان الجيش يضم غير هؤلاء نفرا كبيراً

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤١٢ (وذلك عند الكلام على خزائن دار أفتكين إذ كان ينفق منها للمستخدمين وغيرهم فى كل شهر)

(٢) شرحه جـ ١ ص ٤٦٥

(٣) شرحه جـ ١ ص ٤٠٩ و ٤١١ و ٤١٢

(٤) شرحه جـ ١ ص ٣٣٦ و ٣٤٠ (عن ابن ميسر)

(٥) شرحه جـ ١ ص ٣٣٥

من المغاربة وبلغت عدة الجيش فى أواخر عهد الدولة الفاطمية وذلك فى وزارة رزيك بن الصالح طلائع بن رزيك ٤٠٠٠٠ فارس و ٣٦٠٠٠ من المشاة (١) ولا ريب أن العدد قليل بنسبة ما كان عليه فى العهد الفاطمى الأول . فلو قدرنا رواتب الأتراك بثلث نفقة الجيش لبلغت ميزانية الجيش على أساس تقدير المقريزى حوالى مليون دينار فى السنة .

وليس لدينا بيان بما كان يخصص للاسطول فى السنة ولكنا نعلم أن جريدة قواده بلغت ٥٠٠٠ رجل منهم ١٠ أعيان وجامكية كل من الرجال متفاوتة فهي ٢٠، ١٥، ١٠ ، ٨ دنانير ولا تقل عن دينارين وكان النقباء يخرجون عند الاستعداد للسفر لاستدعاء الناس من القاهرة ومصر وكانت لهم المشاهرة والجرايات المقررة أيام السفر(٢). ويمكن الاستدلال على ما كانت تتكلفه الاساطيل مما رواه النويرى أنه بعد هجوم الافرنج على الفرما أرسل العادل ابن السلار أسطولا لمهاجمة يافا وبلغت جملة ما أنفق عليه ٣٠٠٠٠٠ دينار (٣) ونظن أننا لانبالغ إذا جعلنا ميزانية البحرية الفاطمية حوالى نصف مليون دينار فى السنة إذ لو جعلنا متوسط الجامكية فى الشهر ثمانية دنانير لبلغ المقرر شهرياً ٤٠٠٠٠ دينار وهذا خلاف ما كان يطلق لرجال الأسطول من الجرايات والاقوات والكسى . ولاشك أن الميزانية كانت تزيد على هذا الرقم الذى قدرناه فى وقت الغزو .

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٩٤

(٢) الخطط : ج ١ ص ٤٨٣

(٣) نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٩٣

٣ — نفقات الخزائن المختلفة والاعياد والاحتفالات

المبلغ مقدراً بالدينار		أبواب المصروفات
٦٠٠,٠٠٠	فى السنة	خزائن الكسوات وهذا الرقم تقدير ابن أبى طى عن كسا الصيف والشتاء (١) وفى سنة ٥٤٦ هـ قطعت جميع الكساوى المرتبة للامراء والدواوين عن أربابها وتوفرت (٢). وسبب ذلك اتضاع إيرادات الدولة.
٧٥٠٠٠		الاهراء وكانت تحتوى على ٣٠٠٠٠٠ (٣) أردب فلو جعلنا ثمن الأردب ربع دينار لكان ما ينفق فى هذا السبيل سنويا ٧٥٠٠٠ دينار.
٧٠٠٠ — ٨٠٠٠٠	»	خزانة البنود (٤)
٥٠٠٠٠	»	» التوابل (٥)
٦٥٠٠	»	» الشراب (٦)
١٠٠٠٠	(أو ٧٠٠٠) فى السنة	دار الفطرة (٧)
٣٦٥٠		دار التعبئة (٨) قال ابن المأمون إنها كانت تشمل فى الأيام الأفضلية على مبلغ يسير فانتهى إلى عشرة دنانير كل يوم.

---

(١) المقريزى : ج ١ ص ٤٠٩

(٢) ابن ميسر : أخبار مصر ص ٩١ ، النويرى : نهاية الارب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٩٣

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٦٥

(٤) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٢٤

(٥) شرحه ج ١ ص ٤٢

(٦) شرحه ج ١ ص ٤٢٠

(٧) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٤٢٦ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٢٢

(٨) الخطط ج ١ ص ٤٢٢

٢٥٧	فى السنة	دار العلم(١) وهذا خاص بشراء الحصر والورق والحبر والأقلام . أما ثمن الكتب فكان يختلف من وقت لآخر ولاريب أن ما كان ينفق فى هذا السبيل كثير جدا إذا ذكرنا الاعداد الهائلة من المجلدات فى خزائن الكتب ودار الحكمة .
		وليس لدينا بيان بما كان ينفق سنويا على خزائن السلاح والسروج والجوهر ودار الديباج وغير هذه الأماكن .
١٢٠٠٠٠		نفقات قافلة الحج(٢) كل سنة منها :
	١٠٠٠٠	ثمن الطيب والحلوى والشمع
	٤٠٠٠٠	نفقة الوفد الواصلين إلى الحضرة
	٦٠٠٠٠	ثمن الحمايات والصدقات وأجرة الجمال ومعونة العسكر وكبير الموسم وخدم القافلة وحفر الآبار وغير ذلك
(٢٠٠٠٠٠٠)		وقد بلغت نفقات القافلة هذا المبلغ فى أيام الوزير البازوري ولم تصل إلى هذا الرقم فى غير أيامه .
٣٠٠٠		صرة أول العام من الدنانير والرباعية والقراريط (٣)
٢٠٠٠		ثمن الضحايا فى أول العام (٤)

---

(١) المقريزى جـ ١ ص ٤٥٨ — ٤٥٩
(٢) شرحه جـ ١ ص ٤٩٢
(٣) شرحه جـ ١ ص ٤٥٠
(٤) شرحه جـ ١ ص ٤٣٧

٢٠٠٠		فتح الخليج (غير المطاعم)(١)
٣٠٠٠		سماط شهر رمضان (٢)
٤٠٠٠		سماطي عيد الفطر والنحر . وقد بلغ ما انفق فى عيد النحر عام ٥٤٥ هـ ٣٣٧٠ دينارآغير ماذبح فى أيام العيد (٣)
٢٠٠٠٠		ثمن الكسوة فى عيد الفطر (٤)
٤٠٠٠	١٥٠٠٠ درهم	عيد النوروز(٥) (سوى الكسوات) وكذلك (الأصناف من البطيخ والرمان والبسر والتمر والسفرجل والعناب والهرائس)
٥٠٠		خميس العدس (٦) وهو مقدار مايصرف فيه من الخراريب الذهب للتفرقة

ويلاحظ أن هذه المبالغ التى كانوا ينفقونها فى الأعيـاد والحفلات خارجة عن الأشياء التى كانت تفرق وحسابها داخل فى مصاريف الخزائن السابقة الذكر .

٤ — المئونات

ويشمل هذا البند من المصروفات :

(١) نفقة صيانة الجسور وكان ينفق على الجسر الممتد بحذاء النيل عشر آلاف دينار فى السنة (٧)

---

(١) الخطط ج ١ ص ٤٧٧

٢ شرحه ج ١ ص ٣٩٨

(٣) شرحه ج ١ ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٨

(٤) شرحه ج ١ ص ٤٥٣

(٥) شرحه ج ١ ص ٤٩٣

(٦) شرحه ج ١ ص ٤٥٠

(٧) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 118.

(٢) أعمال الرى المختلفة من تطهير الترع ومن ذلك ما عمله الحاكم من حفر خليج الاسكندرية (١) وما تم فى أيام الوزير الأفضل من حفر خليج أبى المنجا .

(٣) نفقة بناء القصور والجوامع والمساجد والمناظر والمشاهد وغير ذلك وقد روى ابن أبى طى أن تكاليف بناء القصر الغربى بلغت مليونى دينار (٢) . وفى سنة ٣٩٣هـ أمر الحاكم بأمر الله باتمام الجامع المنسوب إليه فقدر للنفقة ٤٠٠٠٠ دينار (٣) وفى سنة ٤٠٣ هـ بلغت النفقات لعمل حصر وقناديل وسلاسل الجامع باب الفتوح ٥٠٠٠ دينار (٤) .

(٤) نفقات استقبال الرسل الواردين من الخارج وكانت هناك دار لهذا الغرض أطلق عليها اسم دار الضيافة .

(٥) نفقات البريد وحراسة الطريق والثغور .

---

(١) ذكر المسبحى أن الحاكم أطلق لهذا الغرض ١٥٠٠٠ دينار (المقريزى : الخطط جـ ١ ص ١٧١)

(٢) شرحه جـ ١ ص ٤٥٧ (نقلا عن المسبحى) (٣) ، (٤) شرحه جـ ٢ ص ٢٧٧

نقد سياسة الفاطميين المالية

أما وقد انتهينا من بحث الحالة المالية فى مصر فى العصر الفاطمى نجد من ضرورى أن نعرض للسياسة المالية التى اتبعها خلفاء هذه الدولة الشيعية .

شاهدنا كيف عم استعمال الدراهم فى التعامل فى هذا العهد وكيف أصبحت لها قوة الابراء القانونية ولا شك أن اتباع نظام المعدنين من أكبر الأحداث الاقتصادية التى يعد الفاطميون مسئولين عنها إذ ساعد هذا النظام الجديد على تسهيل العمليات التجارية في داخل البلاد ولا بد ان كان أثره هاما في تنشيط التجارة الداخلية بنوع خاص . أضف إلى هذا أن حكومة الحاكم وضعت نسبة ثابتة بين النقدين الذهبى والفضى . الا أن نظام المعدنين كانت له آثار أعظم أهمية مما أشرنا إليه فالمعلوم أن كميات الذهب فى المناجم المصرية كانت فى سبيل النفاد نظراً لقلة انتاج البلاد ولم يكن استيراد هذا المعدن النفيس من الأمور الميسورة على الدوام . فلو لم يتعود المصريين على التعامل بالنقد الفضى لتعرضت البلاد بعد العصر الفاطمى لأكبر الهزات الاقتصادية حينما أخذ الذهب فى الاختفاء تدريجا . ولهذا نعتقد أن ما عمله الفاطميون فى صدد النقد حمى البلاد فى المستقبل مما كان حقيقا أن يصيبها لو انتقلت فجأة من النقد الذهبى إلى التعامل بالدراهم الفضية .

ومن أعظم الحسنات التى تنسب إلى هذا العصر التنظيم الدقيق الذى وضعه الخلفاء الفاطميون للادارة المالية بحيث اختص كل ديوان بنوع من الايرادات والمصروفات وهذا النظام الذى استحدثوا بعض عناصره وحسنوا ما كان منها موجودا قبل عهدهم أصبح أساس الادارة المالية فى عهد الايوبيين والمماليك. حقيقة قد نجد اختلافا فى أيام دولتى المماليك ولكن الأساس واحد لم يتغير .

ولكن الكتاب المسلمين يأخذون على سياسة الفاطميين المالية الكثير . فابن جبير مثلا قد تحدث فى ألم عما كان فى عهدهم من المكوس وكذلك فعل النويرى والذهبى والمقريزى نفسه . إلا أن هذه التهمة فى حاجة إلى التمحيص . حقيقة كانت الضرائب فى عهدهم ثقيلة ولكنها تعد خفيفة نسبيا إذا ماقيست بما أصبح الحال عليه

بعدهم وإن الاطلاع علي بيان الرسوم التى ألغاها الناصر محمد بن قلاوون المملوكى كانت كفيلة ان تبعث أشد أنواع الاشمئزاز والرعب فى نفس ابن جبير لو بعث حيا فى عهد هذا السلطان . وينبغى ألا يفوتنا أن نعيد ما أشرنا إليه من قبل وهو أن كراهية الكتاب السنيين مسئولة إلى حد كبير عن الاتهام الموجه إلى الفاطميين . ومع ذلك فقد حاول الحاكم الغاء كثير من الرسوم وكذلك فعل الظاهر من بعده وكثيرا ماسامح الخلفاء والوزراء بالمبالغ المتأخرة من الضرائب كما فعل الوزير المأمون البطائحى.

وقد يقال انهم كانوا حكومة مسرفة تبدد أموال الدولة فى مظاهر الترف وبناء القصور والاحتفالات الكثيرة والمقرر من الكسوات وغيرها لرجال الدولة . وهذا ان قيس بما كان فى عهد غيرهم لايعد شيئا مذكورا فالفوضي التى سبقت عهدهم كانت عبئاً ثقيلا علي البلاد اللهم إلا إذا استثنينا الفترة القصيرة التى انتشر فيها الأمن والنظام فى أيام احمد بن طولون والاخشيد . أما بذخ خمارويه وكافور فكان كبيرا وإذا انتقلنا إلى عصر المماليك وجدنا الترف قد بز ما كان أيام الفاطميين . وإن عملية حسابية بسيطة كفيلة أن توضح لنا كيف أنفق أمراء المماليك على عدد كبير من المبانى كالمساجد والجوامع لايعد ما انشأه بجانبها خلفاء الفاطمين شيئاً مذكورا . ولم يتبع الفاطميين سياسة التنازل عن معظم أراضي الدولة للامراء والأجناد مقابل الرواتب كما فعل الأيوبيون والمماليك الأمر الذى عاد على خزينة الدولة بالخسارة الكبيرة . أضف إلى هذا أن الفاطميين لم يكونوا فى حاجة إلى استرضاء الأمراء والقواد بالأموال كما فعل سلاطين المماليك ولهذا لم نسرف الحكومة الفاطمية أوتفرط فى أموال البلاد . وأخيرا لاتنسى أنهم لم يشتبكوا فى حروب اعتدائية أو دفاعية كبيرة مما كان يستلزم انفاق الأموال الطائلة وارهاق الأهالى بالضرائب الباهظة .

ولكن يؤخذ على الخلفاء الفاطميين أنهم لم يفرقوا بين أموال الدولة وأموالهم الخاصة كما انهم لم يحاولوا الغاء نظام الالتزام فى جباية الضرائب بل لعلهم توسعوا فى تطبيقه وانتشرت عادة تضمين معظم أبواب الايرادات كما أوضحنا ذلك فى موضعه.

ولا يسعنا أن نختم هذه الكلمة دون التنويه بسياسة المصادرة التى جرى عليها بعض خلفائهم ولعل أسوأهم فى هذا الحاكم بأمر الله والآمر .. أما الأول فنعتقد أنه

كان يرمى إلى تحقيق أغراض سياسية وهى أن يقضى على نفوذ كبار رجال الدولة حتى يتمكن من الاستئثار بالسلطة الكاملة . أما الخليفة الآمر بأحكام الله فكان يفعل ذلك بباعث القسوة ودافع الطمع ويبدو أن شره قد عم الجميع فبعد أن تخلص من وزيره المأمون البطائحى ولم يبق له ضد ولا مزاحم ظل بلا وزير وأقام صاحبى ديوان أحدهما جعفر بن عبدالمنعم والآخر سامرى يقال له أبو يعقوب ابراهيم ومعهما مستوف يعرف بأبي نجاح وكان راهبا فى الأصل وقد تحكم الأخير فى رقاب الناس وتمكن من الدواوين ولم يسلم من شره أحد فابتدأ فى مطالبة النصارى وحقق فى جهاتهم الأموال وحملها أولا فأول ثم أخذ في مصادرة بقية المباشرين والعاملين والضمناء والعمال وزاد إلى أن عم ضرره جميع الرؤساء والقضاة والكتاب والسوقه(١) أى عم أذاه الحاكم والكاتب والجندى والتاجر والعامل وقد وصف ابن ميسر الخليفة الآمر بأحكام الله بأنه كان قبيح السيرة فى الرعية مبالغا فى ظلمهم وأخذ أموالهم واغتصاب أملاكهم (٢)

ومع استثناء هذا الخليفة نجد أن أسلافه وخلفاءه لم يصلوا الى هذا الحد فى انتهاك حريات الناس وحرمة أموالهم .

---

(١) المقريزى : الخطط ج ٢ ص ٢٩١
(٢) أخبار مصر ص ٧٣

خاتمـــة

حاولنا فى الفصول التى عقدناها فى هذا البحث أن نتعرف بجلاء وأن نوضح أهم مظاهر الحياة الإقتصـادية فى مصر مدى قرنين من الزمان ، ورأينا إلى أى حد كان للاستقلال السياسى الذى نعمت به البلاد لأول مرة منـذ قرون طويلة أكبر الآثار وأخطر النتائج فى حياتها ورخائها وتقدمها وحضارتها .

إن سياسة الفاطميين ازاء الزراعة والرى ومكافحة الأزمات الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وحماية طوائف المنتجين والفلاحين والمستهلكين وجعل التسعير من واجب السلطات ـ إن كل هذه الاعمال مثل يحتذى إذا شاءت الحكومات العمل لصالح هذه البلاد . أما النهضة الصناعية التى قامت فى عهدهم فلا مثيل لها فى مصر منذ الفتح العربى الى حين تولى الفاطميون أمرها واستولوا على أعنة الحكم فيها .

وقد أحدث العصر الفاطمى تعديلا خطيرا فى حياة البلاد فالتجارة قد نمت فى الداخل والخارج وزادت العلاقات التجارية مع العالم المعروف إذ ذاك وظهرت احتمالات جديدة لتوسع تجارى قدر للبلاد أن تراه فيما بعد فكأن الفاطميين مهدوا الطريق ووضعوا الأساس لما سيجد فى المستقبل .

وعدلوا نظام النقد كما مهد الطريق فى أيامهم إلى القضاء على سيادة النقد الذهبى فى التعامل . أما الادارة المالية فنظموها لأول مرة بالدواوين التى أنشأوها ووضعوا لها أدق الأنظمة بالقياس إلى عصرهم .

ومما تقدم جميعه نستطيع أن نقرر مع الاطمئنان والثقة أن العصر الفاطمى كان نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الوسطى . وكان لابد للبلاد أن تمر فى هـذا الدور قبل أن تصل إلى مرحلة الحضارة التى شاهدتها فى عصر المماليك .

* * *

ملحق رقم ١

بيانات خاصة بفيضان النيل فى العصر الفاطمى(١)

(١) السنوات التى وفى النيل فيها ومع ذلك حدث غلاء

٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٨٧	٣٩٧
٣٩٨	٤٤٤	٤٤٦		

(٢) سنوات لم يوف النيل فيها ولم يذكر المؤرخون أن غلاء حدث فيها

٣٦٦	٣٦٧	٤٧٥	٤٨٤

(٣) السنوات التى امتازت بالغلاء والقحط والوباء بسبب الشراقى

٤٤٨	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤
٤٥٥	٤٥٦	٤٥٨	٤٦٠	٤٦١
٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦
٤٦٧				

(٤) سنون حصل فيها الوفاء ثم هبط النيل سريعا فترتب على ذلك الغلاء

٥٠١	٥٠٢	٥١٧	٥١٨

(٥) سنون حصل فيها غرق نجم عنه التلف

٤٨١	٥٥٩

(٦) سنون نوه المؤرخون بخصبها

٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٤١٤

---

(١) راجع أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » عما أورده من البيانات الخاصة بأمر النيل وكذلك السيوطى (حسن المحاضرة) ، أمين سامى باشا (تقويم النيل ج ١)

(٧) أمر النيل فى العصر الفاطمى

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع بالأذرع		نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	
٣٥٨	٩	٦	٢٠	١٦
٩	١٧	٥	٢١	١٧
٣٦٠		٥	٢١	١٧
١	٢٠	٤	٤	١٧
٢	١٩	٥	١٩	١٥
٣		٤	١٤	١٦
٤	٢٧	٣	٢٠	١٦
٥	٢١	٤	٢٤	١٦
٦		٤	١٨	١٦
٧	٢٣	٣	٤	١٦
٨	٢٥	٤	١	١٧
٩	٥	٤		١٧
٣٧٠	٢٠	٤	٤	١٥
١	١٧	٣	٢	١٥
٢	١٧	٣	٤	١٧
٣		٤	٢	١٦
٤		٤	٤	١٦
٥	٢٢	٤	١٠	١٦
٦		٦	٢١	١٧
٧		٥	١٠	١٧
٨		٤	١٣	١٧
٩		٣	١٩	١٥
٣٨٠		٣	٢٠	١٦

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع	بالاذرع	نهاية الفيضان بالاصابع	بالأذرع
٣٨١	١٢	٣	٢٣	١٦
٢	١٢	٤	١٨	١٦
٣	١٨	٤	٣	١٧
٤	٢٢	٤	١٧	١٦
٥	٢٥	٣	١٩	١٦
٦	٥	٣	٢٣	١٥
٧	١	٣		١٦
٨	١٢	٣	٨	١٧
٩	٢٠	٤	٢٣	١٦
٣٩٠	١٤	٣	٢	١٦
١	٣	٤	٢٠	١٦
٢	٧	٦	١٠	١٧
٣	٢٠	٥	١٥	١٦
٤		٥	٣	١٧
٥	٢٥	٧	٣	١٦
٦	١٠	٤	١٠	١٦
٧	٤	٥	١٦	١٤
٨		٥	٩	١٤
٩	١٦	٢	٢٣	١٦
٤٠٠		٤	٢٢	١٦
١	١٨	٤	١٨	١٦
٢	٨	٢	١٠	١٦
٣	٢٣	٢	١٢	١٧
٤		٣		١٧
٥	١٠	٣	٢	١٦

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع	بالاذرع	نهاية الفيضان بالاصابع	بالاذرع
٤٠٦	٢١	١	٩	١٦
٧		٤	٤	١٧
٨	٢٠	٥	١٦	١٦
٩	٨	٥	٢٣	١٩
١٠	٢٠	٦	٨	١٧
١١	٥	٨	٣	١٧
١٢	٢٦	٥	٣	١٦
١٣	٢٠	٤	١٨	١٤
١٤	٨	٣	١٤	١٦
١٥	٥	٢		١٦
١٦	٢٠	٣	٤	١٦
١٧	١٤	٤	٧	١٦
١٨	٢٠	٤	١٣	١٦
١٩		٧	٤	١٧
٤٢٠	٢٠	٤		١٦
١	٢٣	٤	٦	١٦
٢	٢٠	٢	٦	١٧
٣	٢٠	٤	٤	١٦
٤	١٠	٤	٢	١٦
٥	١٥	٤	٢١	١٦
٦	٢٠	٣	١٤	١٧
٧	٢٠	٦	١٥	١٦
٨	١٨	٤	٩	١٥
٩	٥	٤	٢٠	١٥
٤٣٠	٦	٤	٢٠	١٧

opeikanal.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع		نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	
٤٣١	١٠	٥	١٠	١٧
٢	١٠	٥	٢٠	١٧
٣	٢٠	٥	١٧	١٦
٤	١٧	٨	٢٠	١٧
٥	٢٢	٦	٦	١٨
٦	١٧	٨	٢٠	١٧
٧	٧	٧	٢١	١٦
٨	١٠	٦	٩	١٧
٩	١٠	٧	٩	١٧
٤٤٠	٢٣	٤	١٧	١٧
١		٥	٩	١٧
٢		٥	١٦	١٧
٣		٥	١٢	١٧
٤	١٤	٥	٥	١٧
٥	١٤	٥		١٧
٦		٥	١٤	١٧
٧	١٦	٤	٤	١٧
٨	١٥	٤	١٣	١٧
٩		٥	٣	١٧
٤٥٠	٧	٥	١٢	١٦
١	١٢	٣	٢٣	١٥
٢	٢٢	٥	٩	١٦
٣	١٤	٣	١٨	١٦
٤	٦	٤		١٧
٥	١٥	٧	١٢	١٩

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع		نهاية الفيضان بالأصابع بالأذرع	
٤٥٦	١٢	٥	٣	١٦
٧	١٤	٤	١٠	١٦
٨	٢٤	٣	١٧	١٦
٩	٢٠	٦	٧	١٦
٤٦٠	٢٤	٦	٦	١٥
١	٧	٤	١٨	١٧
٢	١٠	٤		١٧
٣	١٠	٤	٣	١٦
٤	١٠	٤	١٠	١٦
٥	١٧	٣	٧	١٦
٦	٢٠	٥	٩	١٥
٧	١٩	٣	١٢	١٦
٨	٢	٤	٣	١٦
٩	١٧	٣	٧	١٧
٤٧٠	١٢	٤	١٤	١٦
١	٢٧	٥	١٤	١٧
٢	٨	٥	١٠	١٧
٣	٢١	٤	١٨	١٧
٤	١٨	٥	١٣	١٨
٥	١٤	٨	١٠	١٢
٦	١٧	٥	١٥	١٦
٧	١٤	٥	١٨	١٧
٨	١٧	٦	٢٠	١٧
٩	١٩	٦	١٧	١٧
٤٨٠	٥	٦	١٢	١٦

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع	بالاذرع	نهاية الفيضان بالاصابع	بالاذرع
٤٨١	١٧	٥	٥	١٥
٢	١٨	٥	١٥	١٧
٣	٢٦	٥	٧	١٧
٤	٢٠	٤	٤	١٨
٥	٦	٦	٩	١٧
٦	٣	٦	٢٢	١٦
٧	٢	٦	٢٣	١٦
٨	٦	٥	١١	١٦
٩	١٧	٤	١٣	١٦
٤٩٠	١١	٤	٢١	١٦
١	٢٢	٤	١٢	١٧
٢	١٢	٦	١٠	١٨
٣	١٦	٠	١٥	١٥
٤	١٨	٧	٥	١٦
٥	٨	٧	٥	١٦
٦	٨	٧	١٥	١٦
٧	١٢	٥	١٣	١٧
٨	٥	٧	٥	١٨
٩		٨	١٣	١٦
٥٠٠	٩	٨	١٢	١٨
١	٥	٧	١٥	١٧
٢	١٨	٦	٥	١٧
٣	١٣	٦	٤	١٧
٤	٣	٧	٤	١٧
٥	٣	٧	١١	١٨

opeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع	بالاذرع	نهاية الفيضان بالاصابع	بالاذرع
٥٠٦	١٥	٨	٢	١٨
٧	١٥	٨	٢	١٨
٨	١٤	٧	١٠	١٧
٩	١٦	٧		١٨
٥١٠	١٩	٧	٦	١٨
١	١٢	٧	١٩	١٧
٢		٧	١٠	١٨
٣	٢١	٦	٧	١٨
٤	١٢	٧	١	١٨
٥	٤	٧	٨	١٨
٦	٢٦	٦	٣	١٦
٧	١٠	٨	٩	١٧
٨	٢٤	٧	٨	١٦
٩	٣	٩	١	١٨
٥٢٠	٣	٨	٢٣	١٧
١	١٧	٨	١٥	١٦
٢	٨	٧		١٨
٣	١٦	٧	٢	١٧
٤	٤	٧	٤	١٧
٥	٢	٧	١٠	١٦
٦	٧	٤	١١	١٦
٧	٢٥	٥	١٠	١٧
٨	١٥	٧	٢٢	١٧
٩	٢٤	٥	٣	١٨
٥٣٠	٨	٦	٦	١٨

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع بالاذرع		نهاية الفيضان بالاصابع بالاذرع	
		٦	١٦	١٧
٥٣١	١	٥	٣	١٧
٢	١٤	٥	٥	١٨
٣	١٨	٦	١٤	١٧
٤		٥	١٢	١٧
٥	٥	٤	١١	١٦
٦	١٦	٣		١٨
٧		٥	٤	١٨
٨	١٤	٦	٥	١٧
٩	١٠	٤	٦	١٨
٥٤٠	٣	٥	٢٠	١٦
١	٣	٥	١٣	١٨
٢	٨	٧	١٦	١٨
٣	٢٤	٦	١٦	١٨
٤	٢٤	٦	١٣	١٦
٥	٢	٦	١	١٨
٦	٧	٦	٤	١٨
٧	١٥	٥	٦	١٧
٨	٧	٦	٢٠	١٧
٩	١٦	٥	١٧	١٧
٥٥٠	١٩	٦	٨	١٧
١	٢١	٦	١٠	١٨
٢		٧	١٠	١٨
٣	١٨	٧	١	١٥
٤	١٠	٥	٧	١٨
٥				

obeikandl.com

السنة	نهاية التحاريق بالاصابع	بالاذرع	نهاية الفيضان بالاصابع	باذرع
٥٥٦	١٤	٥	٥	١٧
٧	١٠	٤	١٨	١٧
٨	١٣	٥	١٠	١٨
٩	١٧	٨	٨	١٨
٥٦٠	١٥	٥	١٧	١٧
١		٩	٢٢	١٧
٢	٢٤	٤	٢٢	١٧
٣	١	٥	٢٣	١٦
٤	٢ ٨	٦		١٨
٥	١٨	٥	٧	١٧
٦		٧	١٩	١٧
٧	٧	٥	٢٠	١٧
٨	٣٠	٥	٤	١٨
٥٦٩	٢	٦	١٠	١٧

obeikandl.com

ملحق رقم (٢)

أهم المراكز الصناعية

الفسطاط :

ولعلها أكبر المراكز الصناعية فى القطر المصرى فى العصر الفاطمى يشهد بذلك تنوع الانتاج . ولم يفت أحد ممن زارها أو كتب عنها أن يشيد بأحيائها الصناعية والمعامل المنبثة فى أرجائها والأسواق العظيمة لبيع المصنوعات المختلفة . وكانت تتمتع بهذه الشهرة من قبل العصر الفاطمى فقد طلب فيها يوما عشرة آلاف تكة لابنة خمارويه فوجد الطلب فى أسواقها بأيسر وقت وبأهون سعى ، أما ناصر خسرو فقد أسهب فى بيان ما كان يصنع فى معاملها من الصينى الشفاف وغيرذلك مما يشبه الزمرد . وتكلم ابن سعيد عما بها من مطابخ السكر ومطابخ الصابون ومسابك الزجاج ومسابك الفولاذ والنحاس والوراقات مما لايعمل فى القاهرة ولا غيرها من الديار المصرية . وقد ذكر بعض قطع النسيج إسم طراز مصر وكذلك اشتغل الصناع بعمل السروج والأدوات الجلدية والقسى على ما روى ابن سعيد . وأخيرا لاننسى أنها كانت أكبر المراكز فى القطر لصناعة بناء السفن الحربية والمراكب النيلية التى تشتغل بالتجارة .

ويلاحظ أن ظروف الفسطاط كانت ملائمة لقيام كثير من الصناعات فهى واقعة عند رأس الدلتا بين الوجهين البحرى والقبلى وقد شيدت على شاطىء النيل ولهذا كله أصبح من السهل اتصالها بداخلية البلاد حيث تصل إليها الموارد الأولية اللازمة للصناعة . ومن الظروف الملائمة كذلك وقوعها عند نهاية طرق القوافل وبذا يأتى إليها الحرير من الشام وسن الفيل من بلاد السودان وهكذا . وأخيرا لقد كانت منذ بنيت إلى حين إنشاء العسكر حاضرة البلاد ثم شيدت العسكر والقطائع والقاهرة على التوالى على مقربة منها وأهمية هذا العمل تنحصر فى أن تركز طبقة الحكام والاعيان

والمقطعية فى الفسطاط أو فيما قرب منها استدعى قيام الصناعة لسد مطالب هذه الطبقات وخاصة من حيث السلع الترفيـة الأمر الذى نلاحظه على قيام الصناعات فى كثير من المدن الأوربية فى العصور الوسطى مثل باريس

ولابد أن هـذا النشاط الصناعى تأثر كثيرا بسبب الفتن التى امتاز بهـا العهد الاول من خلافة المستنصر بالله فتهدم جانب من الاحياء الصناعية بالمدينـة وأودى الطاعون بكثير من سكانها . فلما انتهى عصر الفوضى وأخذت الاحوال فى الاستقرار عاد إلى المدينة نشاطها القديم . إلا أن من المؤكد أن إنشاء القاهرة أثر على مركز الفسطاط الصناعى على مر السنين . فمـا حرقها شاور فى خلافة العاضد بدأ عهد اضمحلالها ومع ذلك لم يقض عليها نهائيا

تنيس

من أشهر بلاد القطر المصرى فى صناعة النسيج الفاخر وكان أهلها ـ وأكثرهم حاكة ـ مياسير أصحاب ثراء . وكان يحاك بهـا ثياب الشروب بحيث يبلغ أحيانا ثمن الثوب ألف دينار وكانوا ينسجون بها البدنة لاستعمال الخليفة الخاص وطرزا من الـكتان بغير ذهب يباع كل طراز منها بمائة دينار . وذكر ناصر خسرو أنهم كانوا يصنعون بها نوعا من القصب الملون ويدعى (بوقلمون) الذى يتغير لونه حسب ساعات النهار ويصدر إلى بلاد الشرق والغرب . وقد ذكر الرحالة الفارسى نفسه أنهم كانوا يصنعون فى تنيس المقصات والسكاكين من الحديد كما قال إن عدد الذكور بها خمسون ألفا وهو رقم يبدو عليـه طابع المبالغة إذ معنى هـذا أن عدد سكان البلدة ١٥٠٫٠٠٠ نسمة (على فرض أن كل أسرة تتكون من ثلاثة أفراد) . مع العلم بأن مساحتها لم تتعد ٣٣٠٠ ذراع فى ٣٥٨٠ ذراعا

ولا شك أن عوامل مختلفة تضافرت حتى جعلت تنيس فى ذلك المركز السامى ومن ذلك مهارة أهلها من الاقباط وقربها من المناطق الشهيرة بزراعة أجود أنواع الـكتان وسهولة اتصالها بداخلية البلاد عن طريق بحيرة المنزلة والخليج الواصل من النيل إليها كما كان الاصدار ميسورا بواسطة السفن التى تخرج من بحيرة المنزلة إلى البحر الابيض المتوسط متجهة إلى الموانىء الـكثيرة الواقعة على شواطئه .

القاهرة

كانت فى أول أمرها أشبه بعاصمة ادارية أقام فيها الخليفة ورجاله وجنوده ثم ما لبثت أن قامت بها حركة صناعية فصنع أهلها الأدوات الجلدية مثل السروج والحرائط الجلد وبعض أدوات الترف وكان بعضها يصدر إلى الشام .

الاسكندرية

ولها شهرة قديمة وأهم ما كان يصنع فيها المنسوجات الحريرية ولعل ذلك راجع إلى سهولة الحصول على الحرير بحرا من الشام وجزيرة صقلية وشمالى إفريقية . واشتهرت كذلك بصناعة الزيوت من الزيتون الذى كانت تغرس أشجاره فى الجهات المجاورة لها . ومن الزيت اشتغل أهلها بعمل الصابون والشمع . ومن مظاهر أهمية الاسكندرية الصناعية صناعة بناء السفن .

دمياط

كانت تعادل تنيس فى شهرتها بعمل أنواع النسيج الفاخر الذى كانوا يستعملون الذهب فى صناعة خيطه . وكذلك اشتهرت هذه المدينة ببناء السفن إذ كان خروج الأساطيل للغزو منها . وقد تعرضت فى اواخر العصر الفاطمى لهجمات الإفرنج عليها فى سنتى ٥٦٠ هـ و ٥٦٥ هـ

شطا

وهى على بعد أميال من دمياط على الجانب الغربى لبحيرة تنيس (بحيرة المنزلة) وكانت بها حامية كغيرها من المدن الساحلية وكان بها طراز حكومى إلى جانب المعامل الأهلية . وإلى شطا تنسب الثياب الشطوية وكانت تعمل فى طرازها كسوة الكعبة

تونة

من ضواحى تنيس وبها نفس النسيج الذى كان يصنع فى الاخيرة ، وكذلك كانو يعملون بها كسوة الكعبة .

البهنسا

وتقع بين بحر يوسف وحد الصحراء الليبية ولما حدث التقسيم الادارى فى عصر الفاطميين صارت البهنسا عاصمة مديرية البهنسا . وكان يعمل بها المقاطع السلطانية فى أيام الادريسى وكذلك اشتغل أهلهـا بعمل المطرز والمضارب والثياب المحبرة والستور الذى كان يبلغ طول الواحد منهـا ثلاثين مترا أحيانا ، أما المواد الأولية المستعملة فى النسيج فهى الكتان والصوف والقطن .

دبيق

قرية من قرى دمياط ويمكن القول أنها فى محل بلدة دبيج الحالية الواقعة على مسافة اثنى عشر كيلو مترا جنوب السنبلاوين وإليهـا تنسب الثياب المثقلة والعمائم الشرب الملونة والدبيقى العلم المذهب وهـذا يدل على أن اسم البلدة كان يطلق على نسيجها كما هو الحال فى شطا وغيرهـا . ولقد كانت تجارة الدبيق رائجة فى القطر المصرى .

أسيوط

وتقع على الجانب الغربى من النيل وموقعها هام فى أخصب أجزاء الوادى وهى نهاية طريق الصحراء المتجهة إلى بلاد السودان الغربى . وأهم ما اشتغل به أهلها نسج الصوف وكانوا يقلدون ما يصنع من هـذا النوع الفاخر من النسيج فى بلاد أرمينية . وقد وصلت شهرة المنسوجات الصوفية الأسيوطية إلى بلاد فارس وتحدث بذلك ناصر خسرو . وبسبب سهولة الحصول على الشب والنيلة من الواحات المجاورة لمنطقة أسيوط قامت فى المدينة صناعة الصباغة .

القصير

واشتهرت بعمل الثياب والأنسجة من الصوف .

الفيوم

وكان يصنع بها المنسوجات من الكتان والصوف ويعصر بها النبيذ لأن المنطقة اشتهرت على الدوام بزراعة الكروم .

أشمونين

وبها صناعة السكر وكان العنصر القبطى من سكانها كبيرا

سمهود

ومن أشهر الصناعات بها عمل السكر.

فقط

وبها معاصر القصب ومسابك السكر.

سنرفا

وبها صناعة الزيت

عين شمس

واختصت بعمل دهن البلسان .

obeikandi.com

ثبت بمصادر الرسالة

(رتبت أسماء المؤلفين حسب أحرف الهجاء)

(١)

الكتب العربيـــة

١ - ابن الأثير (٦٣٠ هـ - ١٣٣٨ م) : على بن أحمد بن ابى الكرم
الكامل فى التاريخ ١٢ جزءا

٢ - ابن الأخوة محمد بن محمد بن أحمد القرشى
معالم القربة فى أحكام الحسبة
(مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٢)

٣ - الادريسى (٥٤٩ هـ - ١٢٥١ م) : محمد بن عبد العزيز الشريف
نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق (روما ١٥٩٢ م)

٤ - الأدفوى (٧٤٨ هـ - ١٣٤٨ م) : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن على
الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد (القاهرة ١٩١٤ م)

٥ - آدم متز الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، جزءان
(١٩٤١ م) (وترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده)

٦ - أسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ - ١٢٨٨ م) : مؤيد الدولة أبو المظفر بن مرشد بن على بن مقلد بن نصر الكنانى
كتاب الاعتبار (حرره فيليب متى)
(مطبعة جامعة برنستون بالولايات المتحدة ١٩٣٠ م)

٧ - الاسحاقى (١٠٦٠ هـ - ١٦٥٠ م) محمد بن عبد المعطى بن أبى الفتح ابن أحمد بن عبد الغنى بن على
لطائف أخبار الأول فيمن تصرف من أرباب الدول
(المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٠ هـ)

٨ - الاصطخرى (نبغ فى سنة ٩٤٠ م) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي
مسالك الممالك (لندن ١٨٧٠ م)

٩ — ابن أبي أصيبعة (٦٦٧ هـ ١٢٧٠ م) : أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة موفق الدين
كتاب عيون الأنباء في أخبار الأطباء جزءان
(القاهرة ١٢٩٩ — ١٣٠٠ هـ)

١٠ — الاعتباط في حلي مدينة الفسطاط (المؤلف غير معروف الاسم) ٤ أجزاء
مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ٢٧١٢

١١ — ابن الاكفاني (٧٤٩ هـ — ١٣٥٩ م) محمد بن ابراهيم بن ساعد الانصاري السنجاري
نخب الذخائر في أحوال الجواهر القاهرة ١٩٣٩ م)

١٢ — أبو بكر بن علي الحدادي اليمني (١٠٧٩ هـ)
الجوهرة النيرة (على هامش مختصر القدوري)
(القاهرة ١٣٣٥ هـ — ١٩١٦ م)

١٣ — أمين سامي باشا تقويم النيل الجزء الاول (القاهرة ١٩٣٨ م)

١٤ — ابن اياس (٩٣٠ هـ — ١٥٢٣ م) : أبو البركات محمد بن احمد
بدائع الزهور الجزء الاول (بولاق ١٣١١ هـ)

١٥ — البابرتي (٧٨٦ هـ — ١٣٨٤ م) : أكمل الدين محمد بن محمود
شرح العناية على الهداية (على هامش شرح فتح القدير)
(بولاق ١٣١٦ هـ)

١٦ — البكري (٤٨٧ هـ — ١٠٩٧) : أبو عبيدالله بن عبدالعزيز
المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (طبعة دي سلان)
(باريس ١٩١١ م)

١٧ — ابن بطوطه (٧٧٩ هـ — ١٣٧٧ م) : أبو عبدالله محمد بن عبدالله
تحفة النظار في غرائب الامطار ٤ أجزاء
(باريس ١٨٥٣ — ١٨٥٨ ، ١٨٦٩ — ١٨٧٩ م)

١٨ — البلاذري (٢٩٧ هـ — ٨٩٢ م) : أبو الحسن احمد بن يحي بن جابر ابن داود
فتوح البلدان (القاهرة ١٣٥٠ هـ — ١٩٣٢ م)

١٩ — ابن تيمية (٧٢٨ هـ — ١٣٢٨ م) : تقى الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم
الحسبة فى الاسلام (القاهرة ١٣١٨ هـ)

٢٠، ٢١ — الثعالبى (٤٢٩ هـ — ١٠٣٧ م) : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل
(ا) لطائف المعارف (طبعة ب . دى . جنج) (١٨٦٧م)
(ب) يتيمة الدهر ٤ أجزاء (دمشق ١٣٠٤ هـ)

٢٢ — الجاحظ (٢٥٥ — ٨٦٩ م) : أبوعثمان بن عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة
كتاب التبصر بالتجارة (القاهرة ١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م)

٢٣ — الجبرتى (١٢٣٧ هـ) : عبدالرحمن بن حسن بن ابراهيم
عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ٤ أجزاء (القاهرة ١٢٩٧ هـ)

٢٤ — ابن جبير (٦١٤ هـ — ١٢١٧ م) : أبوالحسن محمد بن احمد الكنانى
رحلة ابن جبير (طبعة و . رايت) (ليدن ١٨٥٢ م)

٢٥ — جروهمان (أودلف) أوراق البردى العربية الجزءان الاول والثانى
(ترجمة الدكتور حسن ابراهيم حسن)
(القاهرة ١٩٣٤ و ١٩٣٥ م)

٢٦ — الجزرى (عبدالرحمن) كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ٤ أجزاء
(القاهرة ١٩٣٥م)

٢٧ — جورجى زيدان تاريخ التمدن الاسلامى ٥ اجزاء (القاهرة ١٩٠٥م)

٢٧، — جيرار (المسيو ب . س) كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت
(ترجمة يوسف نحاس بك وخليل مطران بك)
(القاهرة ١٩٤٣ م)

٢٩ — ابن الجيعان (٨٨٥ هـ — ١٤٨٠م) : شرف الدين يحيى بن المعز
التحفة السنية فى اسماء البلاد المصرية (القاهرة ١٨٩٨ م)

٣٠ــ ابن الحاج (٧٣٧ هـ ـ ١٣٣٧ م) : أبو عبدالله محمد
المدخل الى تنمية الاعمال بحسن النيات ٤ أجزاء (١٣٢٠هـ)

٣ــ ابو حامد الأندلسي (٥٦٥ هـ ـ ١١٧٠ م)
كتاب تحفة الالباب ونخبة الاعجاب (باريس ١٩٢٥م)

٣١ـ ٣٤ حسن (الدكتور حسن ابراهيم حسن)
(ا) الفاطميون فى مصر (القاهرة ١٩٣٢ م)
(ب) تاريخ الاسلام السياسي الجزء الاول (القاهرة ١٩٣٥م)
(ج) النظم الاسلامية (بالاشتراك مع الدكتور على ابراهيم حسن) (القاهرة ١٩٣٩)

٣٥ ــ ابن حوقل (نبغ فى سنة ٣٦٧ هـ ـ ٩٧٧م) : أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادى الموصلى
المسالك والممالك (ليدن ١٨٧٣ م)

٣٦ــ ابن خرداذبه (٣٠٠ هـ ـ ٩١٢م) : أبو القاسم عبيدالله بن احمد
المسالك والممالك (ليدن ١٣٠٦ هـ)

٣٢،٣٨ ابن خلدون (٨٠٨ هـ ـ ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ م) : عبدالرحمن بن محمد
(ا) المقدمة (القاهرة ١٣٢٢ هـ)
(ب) العبر وديوان المبتدأ والخبر ٧ أجزاء (القاهرة ١٢٨٤ هـ)

٣٩ــ ابن خلكان (٦٨١ هـ ـ ١٢٨١م) : شمس الدين أبو العباس احمد بن ابراهيم ابن أبى بكر الشافعى
وفيات الاعيان جزءان (القاهرة ١٢٨٣ هـ)

٤٠ــ ابن دقماق (٨٠٩ هـ ـ ١٤٠٦ ـ ١٤٠٧ م) : ابراهيم بن محمد المصرى
بواسطة عقد الامصار (الجزءان الرابع والخامس)
(القاهرة ١٣٠٩هـ)

٤١ــ الدمشقى (من علماء القرن الخامس الهجرى) : ابو الفضل جعفر بن عبد الله
الاشارة الى محاسن التجارة (القاهرة ١٣١٨ هـ)

٤٢ــ الذهبي (من ٧٤٨ هـ ـ ١٣٤٧ ـ ١٣٤٨ م): شمس الدين محمد بن احمد
تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام
(مخطوط بالمكتبة الملكية بالقاهرة تحت رقم ٤٢ تاريخ)

٤٣ — ابن الراهب (رسم شماسا فى دير المعلقة بفسطاط مصر سنة ٦٦٩ هـ)
أبوشاكر بطرس ابن ابى المكرم بن المهدى
تاريخ ابن الراهب (بيروت ١٩٠٣م)

٤٤ — زكى محمد حسن (الدكتور) (ا) كنوز الفاطميين (طبعة دار الكتب الملكية)

٤٦ . (ب) الكنوز الفاطمية (مقدمة الكتاب الاول مطبوعة على حدة) (القاهرة ١٩٣٨)

(ج) الصين و فنون الاسلام (القاهرة ١٩٤١ م)

٤٧ — الزيلعى (٧٦٢ هـ - ١٣٦١ م) فخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى
تبيين الحقائق فى شرح كنز الدقائق الجزء الثالث
(بولاق ١٣١٣ هـ)

٤٨ — ابن الزيات (٨١٤ هـ - ١٤١١م) شرف الدين محمد بن ناصر الدين محمد ابن جلال الدين بن عبدالله
الكواكب السيارة فى ترتيب الزيارة فى القرافتين الكبرى والصغرى (القاهرة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧م)

٤٩ — السرخسى (٤٨٣هـ - ١٠٩٠م) محمد بن أبى سهل أبو بكر
كتاب المبسوط الجزءان التاسع والعاشر
(القاهرة ١٣٢٤هـ)

٥٠ — السيوطي (٩٤١ هـ - ١٥٠٥م) عبدالرحمن بن أبى بكر جمال الدين
حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة جزءان
(القاهرة ١٣٢٧هـ)

٥١ — الشابشتى (٣٨٨ هـ - ٩٩٨ م) أبو الحسن على بن محمد
كتاب الديارات (مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ٣٦٠٦)

٥٢ — أبو شامه (٦٦٥ هـ) : عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان شهاب الدين
كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين جزءان (القاهرة ١٢٨٧هـ)

٥٢ — الشرقاوى (١٢٢٧ هـ) عبد الله بن حجازى بن ابراهيم
حاشية شرح التحرير

٥٤ — الشيخ شهاب الدين أحمد حاشية على شرح تبيين الحقائق للزيلعى (فى نفس الكتاب)
(بولاق ١٣١٣ هـ)

٥٥ — ابن طباطبا (من علماء القرن الثامن الهجرى) محمد بن على
الفخرى فى الآداب السلطانية (القاهرة ١٣١٩ هـ)

٥٦ — ابن عابدين (١٣٠٦ هـ) علاء الدين محمد بن أحمد أمين
رد المحتار على الدر المختار ٣ أجزاء (١٣٢٣ — ١٣٢٦ هـ)

٥٧ — ابن عبد الحكم (٢٥٧هـ — ٨٧١م) فتوح مصر (القاهرة ١٩١٤ م)

٥٨ — عبد الرحمن زكي القاهرة جزءان (القاهرة ١٣٥٢ — ١٣٥٤ هـ)

٥٩ — غريب بن سعد (٣٦٩ هـ — ٩٧٧ م)
صلة تاريخ الطبرى (طبعة دى جوى (ليدن ١٨٩٧ م)

٦٠ — على ابراهيم حسن تاريخ جوهر الصقلى (القاهرة ١٩٣٢ م)

٦١ — على بك بهجت (المرحوم) المسيو البيرجبريل حفريات الفسطاط
القاهرة ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٨ م)

٦٢ — على عبد العزيز الحسينى (الأمير) تاريخ سوريا الاقتصادى (دمشق ١٣٤٢ هـ)

٦٣ — على باشا مبارك الخطط التوفيقية ٢٠ جزءا (بولاق ١٣٠٦ هـ)

٦٤ — ابن العماد ابو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى شذرات الذهب
فى اخبار من ذهب الجزءان الثالث والرابع
(القاهرة ١٣٥٠ هـ)

٦٥ — عمارة اليمنى (٥٦٩ هـ — ١١٧٤ م) أبو الحسن نجم الدين
كتاب النكت العصرية فى أخبار الوزراء المصرية (باريس ١٨٩٧م)

٦٦و٦٧ — عمر طوسون (الامير)
(ا) كتاب مالية مصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن
(الاسكندرية ١٩٣١ م)
(ب) خليج الاسكندرية (١٩٤٢ م)

٦٨ — ابن العوام (من علماء القرن السادس الهجري): أبو بكر يحيى بن محمد بن أحمد
كتاب الفلاحة جزءان (مدريد ١٨٠٢)

٦٩ — أبن عيسى (٩٤٥ هـ — ١٥٣٩ م) : سعد الله
حاشية على شرح العناية (فى كتاب شرح فتح القدير)
(بولاق ١٣١٦ م)

٧٠و٧١ أبو الفداء (٧٣٢ هـ — ١٣٣٢ م) : اسماعيل بن على عماد الدين
(ا) تقويم البلدان (باريس ١٨٤٠ م)
(ب) المختصر فى أخبار البشر (القسطنطينية ١٢٨٦ هـ)

٧٢ — ابن فضل الله العمرى (٧٤٩ هـ — ١٣٥٩ م) . شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى مسالك الأبصار فى أخبار ملوك الأمصار الجزء الأول
(القاهرة ١٩٢٤ م

٧٣ — فييت (جاستون)
المواصلات فى مصر في العصور الوسطى (١٩٣٧) مقال فى كتاب « مصر الاسلامية »

٧٤ — القدورى (٤٣٨ هـ — ١٠٣٦) : أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان
مختصر القدورى الجزء الثانى (١٣٣٥ هـ — ١٩١٦ م)

٧٥و٧٦ القزوينى (٦٨٢ هـ — ١٢٨٣ م) : أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القاضى جمال الدين بن يحيى الأنصارى
(ا) آثار البلاد وأخبار العباد (طبعة وستنفلد ١٨٤٨ م)
(ب) عجائب المخلوقات وغرائب الموجودت (« ١٨٤٩ م)

٧٧ — القفطى (٦٤٦ هـ — ١٢٤٨ م). جمال الدين على بن يوسف بن ابراهيم بن عبد الوهاب
أخبار العلماء بأخبار الحكماء (ليبزج ١٩٠٣ م)

٧٨ — ابن القلانسى (٥٥٥ هـ — ١١٣١ م) : أبو يعلى حمزه

ذيل تاريخ دمشق (بيروت ١٩٠٨ م)

٧٩ — القلقشندى (٨٢١ هـ — ١٤١٨ م) : أبو العباس أحمد
صبح الأعشى فى صناعة الانشا ١٤ جزءا
(القاهرة ١٩١٣ — ١٩١٧ م)

٨٠ — كرد على (محمد)
خطط الشام ٤ أجزاء (دمشق ١٣٤٣ — ١٣٤٦ هـ)

٨١ — الكرملي (الأب انستاس)
النميات (١٩٣٩ م)

٨٢ — الكندى (٣٥٠ هـ — ٩٦١ م) . أبو عمر محمد بن يوسف
كتاب الولاة وكتاب القضاة (طبعه روفن جست) (١٩١٢ م)

٨٣ — الماوردى (٤٥٠ هـ — ١٠٥٧ م) . أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري
الاحكام السلطانية (القاهرة . المطبعة المحمودية التجارية)

٨٤ — أبو المحاسن (٨٧٤ هـ — ١٤٩٦م) . جمال الدين بن يوسف بن تغرى بردى
النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة
٥ أجزاء (القاهرة ١٩٢٩ — ١٩٣٥ م)

٨٥ — محمد عبد العزيز مرزوق .
الزخرفة المنسوجة (القاهرة ١٩٤١ م)

٨٦ — محمد كامل مرسي بك .
الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة الى الآن (القاهرة ١٩٣٧ م)

٨٧ — محمود سامى جنينة (الدكتور)
القانون الدولى العام (القاهرة ١٩٣٧ م)

٨٨ — المراكشى (٦٦٩ هـ — ١٢٧١ م) . محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن على التميمي
كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب
(ليدن ١٨٨١ م)

٨٩، ٩٠ المسعودى (٣٤٦٠ هـ — ٩٥٧ م) : أبو الحسن على بن الحسين بن على
(أ) كتاب التنبيه والاشراف (ليدن ١٨٩٣ م)
(ب) مروج الذهب ومعادن الجوهر
جزءان (القاهرة ١٣٠٣ هـ — ١٨٨٥ م)

٩١ — المقدسي (٣٨٧ هـ — ٩٩٧ م) : شمس الدين أبو عبد الله محمد
أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم (ليدن ١٩٠٦ م)

٩٢ — المقدسى أبو النصر أحمد بن عبد الرازق
كتاب اللطائف والظرائف (مصر ١٢٠٧ هـ)

٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧ المقريزى (٨٤٥هـ — ١٤٤١م) . تقى الدين أحمد بن على
(ا) المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار
(١٣٧٠ هـ)
(ب) اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا (بيت المقدس ١٩٠٨م)
(ج) اغاثة الأمة بكشف الغمة
(طبعة الدكتور محمد مصطفى زيادة)
جمال الدين الشيال (القاهرة ١٩٤٠ م)
(د) السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول من القسم الاول
(طبعة الدكتور محمد مصطفى زيادة)
(القاهرة ١٩٣٤ م)
(هـ) البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب
(القاهرة ١٩١٦ م)

٩٨ — المقرى (١٠٤١ هـ — ١٦٣١ م) أحمد بن محمد
نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب
(طبعة فريد رفاعى)

٩٩ — ابن مماتى (٦٠٦ هـ — ١٢٠٩ م) . الاسعد
قوانين الدواوين (وأطلعنا علي . المخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول رقم ٤١٦ والنسخة المطبوعة بالقاهرة سنة ١٢٩٦هـ ورمزنا اليها بكلمة « مطبوع » ٤ ثم النسخة التى نشرها الدكتور عزيز سوريال عطية فى سنة ١٩٤٣ م)

١٠٠ ـ ابن منجب الصيرفى (٥٤٢ هـ ـ ١١٤٧ م) أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم على
الاشارة الى من نال الوزارة (القاهرة ١٩٢٤ م)

١٠١ ـ الميدانى أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم
اللباب جزءان (القاهرة ١٣٢٢ ـ ١٣٢٣ هـ)

١٠٢ ـ النبراوى عبد الرحمن نصر بن محمد
نهاية الرتبة فى طلب الحسبة
(مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٣)

١٠٣ ـ ابن نجيم (١٠٦٦ هـ) . زين بن ابراهيم بن محمد
الاشباه والنظائر (القاهرة ١٢٩٨ هـ)

١٠٤ ـ نقولا زياده
رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى (القاهرة ١٩٤٣)

١٠٥ ـ النويرى (٧٣٢ هـ ـ ١٣٣٢ م) : أحمد بن عبد الوهاب
نهاية الارب فى فنون الأدب الأجزاء ٣٥ و ٣٦ و٣٧
(مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٥٧٦)

١٠٦ ـ ابن الهمام (٨٦١ هـ ـ ١٤٥٧ م) : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندري
شرح فتح القدير الجزء الرابع (بولاق ١٣١٦ هـ)

١٠٧ ـ ابن الوردى (٧٤٩ هـ ـ ١٣٥٨ م) : زين الدين أبوحفص عمر بن المظفر
خريدة العجائب وفريدة الغرائب
(القاهرة : طبع حجر ١٢٩٨ هـ)

١٠٨ ـ أبو يوسف (١٩٢ هـ ـ ٨٠٨ م) : يعقوب بن ابراهيم
كتاب الخراج (بولاق ١٣٠٢ هـ

١٠٩ ـ ياقوت (٦٢٦ هـ ـ ١٢٢٩ م) : شهاب الدين أبو عبد الله الحموى الرومى
معجم البلدان ١٢ جزءا (القاهرة ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٦ م)

١١٠ - يحي بن سعيد (٤٥٨ هـ - ١٠٦٦ م)
التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (بيروت ١٩٠٩ م)
١١١ - اليعقوبى (٢٨٢ هـ - ٨٩٥ م) أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح
كتاب البلدان (ليدن ١٨٩٢ م)
١١٢ - يوحنا بن ماسويه (٢٤٣ هـ - ٨٥٧ م)
جواهز الطيب المفردة
(نشره بالعربية لأول مرة « ر.ب. شباط فى مجلة المجمع المصرى عدد ١٩ والصادر فى سنة ١٩٣٧ م)

(٢)

BIBLIOGRAPHY

(1) Abu - Saleh :

The Churches and Monasteries of Egypt and some neighbouring countries (edited and translated by Evelts). Oxford 1895.

(2,3,4) Amari « Michele »

1. Storia dei Musulmani di Sicilia, 2 vols, Firenze 1854.
2. Altri frammenti Arabi relativi alla storia d' Italia memoria, Roma 1889.
3. Bibliotica Arabo Sicula, 2 vols, Leipzig 1887.

(5,6) Amedroz « H.F. »

1. The Hisba Jurisdiction in the Ahkam Sultaniya of Mawardi « Journal of the Royal Asiatic Society 1916, pp. 77-101 »
2. The Office of Kadi in the Ahkam Sultaniya « Ibid, July 1910 » .

(7) Amélineau

La Geographie de l' Egypte à l' époque Copte 1890.

(8) Arnold (Sir Thomas)

editor of : The Legacy of Islam, Oxford 1931.

(9) Arnold (Sir Thomas)

and Grohman (Adolf) : The Islamic Book.

(10) Bahgat « Aly Bey »

1. Les manufactures des étoffes en Egypte au moyen age.
2. Les Forêts en Egypte au moyen âge .

(12) «Baker» (J.N.L.) Mediaval trade routes, London 1938.

(13) Beazley « C.R. »

The Dawn of Modern Geography vol. II, 1897.

(14) Bent « Theodore and Mrs »

South Arabia, London 1900.

(15) Bovill « E.W. »

Caravans of the old Sahara, London 1933.

obeikandl.com

(16) Cahen « Claude »

Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers Fatmides, « Bulletin de l' Institut Francais d' Archéologie Orientale, Tome XXXVII, 1937 »

(17) Cambridge

Medieval History, vol IV, 1933.

(18,19) Casanova «M.P.»

1. Etudes sur les inscriptions arabes des poids et des mesures en verre « Collection Fouquet et Innés ». Le Caire 1891.

2. Les Noms Coptes du Caire et Localités voisines « Bulletin de l' Institut Francais d' Archéologie Orientale, 1901, pp. 139-204 »

(20) Chau-Yu-Kua

His Work on the Chinese and Arab trade in the XII th. and XIII th. centuries (translated from the Chinese and annotated by F. Hirth and W.W. Rockhill), St Petersburg 1911.

(21) Cobham (Claud Delaval) :

Excerpta Cypria

(Material for a history of Cyprus), Cambridge, 1908.

(22) Coulton (G.G) :

The Meaning of medieval moneys, London, 1934

(23) Davis (H.W.C.):

Medieval Europe.

(24) Day (Clive) :

A history of Commerce (New York, 1917)

(25) Défremery (M.C.)

Documents sur l' histoire des Ismailiens ou Batiniens de la Perse, Traduction du texte Persan du Vizir Ala Eddin D Joueiny, Journal Asiatique, 5 série No28, Février-Mars, 1860.

(26) Dehrnauer (Walter)

Les Institutions de police chez les Arabes (Journal Asiatique. 5 e série No 15.17.1860. No 65. 1861

(27) Depping

Histoire du Commerce entre le Levant et l' Europe 2vols

(28,29) De Sacy (Silvestre)

1. Sur la nature et les revolutions du droit de propriété territoriale en Egypte, depuis la conquête de ce pays par les Musulmans jusqu' à l' expédition Francaise Institut Francais d' Archèologiecrientale Première Série, Tome Deuxiéme .
2. Crestomatie Arabes, 3 vols.

(30) Devonshire (R.L.) :

L'Egypte Musulmane et les Fondateurs de ses monuments

(31,32) Dozy (R.P.A.) :

1. Histoire des Musulmans d' Espage (Leyden, 1891).
2. Supplément aux dictionnaires arabes, Leyden, 1881

(33) Duffa (Bella) :

The Tuscaa Republics (Florence, Siena, Pisa, and Lucca) with Genoa.

(34) Encyclopedia of Islam .

Encyclopédie de l' Islam

Encyclopedia Britannica .

Encyclopedia (Jewieh)

(35) Farid (Dr. Ezz-Din) :

The Introduction of perennial irrigation in Egypt (unpublished thesis. Faculty of Commerce. Library, Foad I Univeraity

(36) Ferraud (G)

Relations des voyages et textes géographiques arabes Persans et Tures relatifs à l' Extême Orient du VIII au XVIII Siécle, 2 Tomes, Paris 1913, 191

(37) GAUTIER (E.F.)

Les Siécles obscurs du Maghreb, Paris 192

(38,39) Gaudefroy-Demombynes:

1. Les Institutions Musulmanes, 1931.
2. La Syrie à l' époque Mamelou ke 1923.

(40) Green (John T.) : and Gathany « J. Madison » :
Units in World History.

(41,42) Grohman (Adolf)

1. Arabic papyri, Economic Texts. vol. VI. (ms. in the Royal Library, Cairo)

2. Contribution to the topography of Ashmunain (Bulletin de l' Institut d' Egypte, Tome XXI, 1938-9)

(43) Hanotaux (Gabrile)
Histoire de la Nation Egyptienne, Tome I, Paris 1931.

(44) Hassan (Dr Hassan Ibrahim) :
Relations between Egypt and the Caliphate (641-1924 A.D.), 1940

(54) Hassan (Dr Zaki Mohamed) Les Tulunides, Paris 1938

(46) Hautecoeur et Wiet : Les Mosquées du Caire, Tome,

(47) Heyd (W. VON)
Histoire du Commerce du Levant, Leipzig 1923.

(48) Huzayyin (S.A.) Arabia and the Far East, Cairo 1942.

(49) Julien (Charles Andre)
Histoire de l' Afrique du Nord Tunisie, Algérie, Maroc Paris 1931.

(50) Kammérer (Albert)
La mer rouge, l' Abyssinie et l' arabie depuis l' Antiquite (Mémoires de la Société Royale de Géographie d' Egypte, Tomes XV, XVI), Tome I, 1929?

(51) Khosrou (Nasiri)
Sefer Nemeh (traduction française, Echéfer,) Paris 1881

(52) Landra (Angelo) Corso di Storia del Commercio Parta prima (Antichita e Medio Evo) Torino 1916

(53,54,55,56) Lane poole (Stanley)

1. Catalogue of Aarbic glass Weights in the British Museum 1891

2. The Story of Cairo, London 1901.

3. History of Egypt in the Middle Ages 1925.

4. The Mohamedan Dynasties Paris 1924.

57) Leo Africain (Jean) Description de l' Afrique, 3 vol. Paris M D C C C X C V I I I.

(58,59) Le Strange :

1· Palestine under the Moslems 1894.

2· Lands of the Eastern Caliphate, 1900

(60) Levasseur (E·) Histoire du Commerce de la France, première partie avant 1789, paris 1911.

(61) Lipson (E) :

The Economic History of Engiand (the Middle Ages) London 1929.

(62) Macmichael (H. A·)

A History of the Arabs in the Sudan, 2 vols Cambridge University press 1923.

(63) Malmonti: La vie privée à Venise (Venise 1882).

(64) Mann (Jacob) :

The jews in Egypt and palestine under the Fatimid Caliphs, Oxford 1920

(65) Margolioath (D. S.) Cairo, jerusalem and Damascus 1907

(66) Mas Latrie (M. L. de) :

Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrètiens avec les arabes de l' Afrique Septentrionale au moyen Age, Paris 1866.

(67) Mazuel : Le sucre en Egypte

(68) Milman : The History of the jews, 3 vols, Lrndon 1830 .

(69) Minost : Traité des monnaies Musulmanes (Bulletin de l' Institut d' Egypte) 1937

(70) Mommsen: (Th) provinces of the Roman Empire (translated by W. P. Dickson) vol. II, 1909.

(71) Mosseri (victor): Sur l' origine du riz et l' histoire de sa culture en Egypte (Bulletin de)' Institut d' Egypt, Tome (V)Le Caire 1922.

(72) Newbigin (M.J.I) : The Mediterranean Lands, London 1928

(73) Newton (and others) :

Travel and travellers in the Middle Ages

(74) Norden. (Langlès) :

Travels in Egypt and Nubia, 2 vols, London 1757.

(75) O' Leary (de Lacy) :

A Short History of the Fatimid Khalifate, 1923.

(76-77) Quatremère (Etienne) :

1. Mémoires géographiques et historiques sur l' Egypte et sur quelques contrées voisines, Paris 1811.
2. Mémoires historiques sur la dynastie des Khalifes Fatimites (Journal Asiatique, Août 1836).

(78) Pirenne (Charles) Mohamed and Charlemagne

(79) Reinaud (M.) Notices sur les dictionnaires géographiques (Journal Asiatique, 5e sèrie, Août Septembre 1867).

(80) Rèpertoire chronologique d' épigraphie arabe, Tomes 1-7, Le Caire 1931 etc.

(81) Rivoira (G.) Moslem architecture and its origins and development (translated from the Italian by Mr N. Rushforth), 1918.

(82) Romanin (S) Storia documentata di Venizia, Tomes I, II (Venizia 1912).

(83) La Ronciére : la dècouverte de l' Afrique au moyen âge Tome I

(84) Roscher (W) : Economie industrielle, tome I Paris 1920.

(85) Ronillard (Germaine, Mlle) : L' Administration civile de l' Egypte Byzantine, Paris 1928.

(86) Salmon (Mr George) Répertoire géographique de la Province du Fayyoum d' aprèles Kitab Tarikh Al Fayyoum d, an-Naboulsi (Bulletin de' Institut Français d' Archèologique Orientale, Tome I . Le Caire 1908.

(87) Sauvaire (M.H.) Matèriaux pour l' histoire de la numusmatique et de la mètrologie musulmanes (Journal Asiatique 7e sèrie, Tomes XV, XIX, 8e sèrie Tomes III, IV, VII-

(88) Thiersant (P. Dabry de) : Le Mahometisme en Chine et dans le Turkestan Oriental, 2 tomes, Paris 1848.

(89,90) Tousson (Le Prince Omar) :

1. La géographie de l' Egypte à l' époque Arabe (Mèmoires de la Société Royale de Gèographie d' Egypte, vol. VIII.)
2. Mèmoires sur l' histoire du Nil (mémoires présentés à l Institut d' Egypte, Tome 8,9), Tomes premier et deuxieme Le Caire 1925.

(91) Van Berehem : Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum, Egypte, Tome I, (Mémoires de l' Institut Françnis d' archêologie Orientale, Le Caire, vol XIX.)

(92) Webster (Clarence) · A general History of Commerce.

(93) Weill (David) :

Les bois à Epigraphe jusqu' à l' èpoque Mamelouk.

(94,95) Wiet (Gaston) :

A corpus inscriptionumes arabicarum. Egypt Tomes I.11

(96-97-98)

2. Histoire de la Nation Egyptienne, Tome IV
3. Précis de l' histoire d' Egypte·
4. Un rèsumé d' Idrisi (Extrait du Bulletin de la Sociéte. Royale de Gèographie. T. XX, Le Caire 1939.
5. Jakubi (traduction) 1937.